الحرية
اسبوعية سياسية عربية

في هذا العدد :

- عشرة موضوعات حول مشاريع بورقيبة والزيات والملك حسين .
- من اجل محاكمات علنية في مصر .
- الجذور الوطنية للثورة الكوبية .
- منظمة العمل الشيوعي : نحو تحويل ثوري للمجتمع اللبناني .

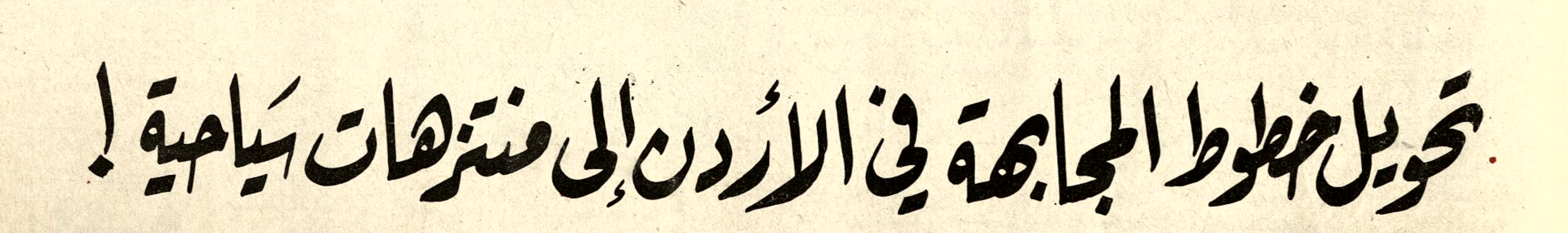
بيروت - الاثنين ٢٣/٧/١٩٧٣ - العدد ٦٢٩ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق. ل .

أسباب الرفض المصري للمسيرة الليبية



مغزى انتفاضة ١٩ يوليو الديمقراطية في السودان





تحويل خطوط المجابهة في الأردن إلى منتزهات سياحية !

حول وحدة مصر وليبيا

لا شك أن الوحدة العربية هي طموح الجماهير العربية الدائم ، ولم تكن مصالح الجماهير العربية في كل بلد عربي لتتناقض فعلا أمام أي مشروع وحدوي .. ولكن البورجوازيات والاقطاعيات العربية هي التي كانت تريد الوحدة العربية وفق مصالحها ، فهي معا احيانا ، وهي ضدها أحيانا اخرى ، ولكنها — على الصعيد التاريخي — عجزت عن تحقيقها فعلا ، لانها متمسكة بكيانها الخاص ، وارتباطاتها بالامبريالية العالمية ... ومع صعود البورجوازية الوطنية الجديدة وصعود البيروقراطيات العسكرية في أواخر الخمسينات ، تحققت أول وحدة عربية بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن هذه الوحدة سرعان ما تصدعت بالتناقض بين البيرقراطيات الحاكمة وأجهزتها العسكرية والمدنية، ومحاولة البيروقراطية المصرية القوية السيطرة على البيروقراطية السورية الاضعف . واستغلت القوى الرجعية والاقليمية العسكرية والبورجوازية القديمة هذه المسألة ، وتسربت منها الى تحقيق الانفصال بعد سنوات قليلة من قيام الوحدة .

واليوم تعود المناقشات حول الوحدة بين مصر وليبيا .. وتظهر السلطة المصرية ومن ورائها التحالف الطبقي الحاكم معارضة للوحدة الاندماجية ومطالبة بوحدة تدريجية .. بينما يصر العقيد القذافي على وحدة اندماجية سريعة يعتبرها « فرصة التاريخ » .

ومن خلال المعارضة المصرية التي شجعها السادات ليعطيها طابع الشمول ، والاصرار القذافي (الذي يخفي معارضة ضمنية في مجلس قيادة الثورة الليبية ، حيث تلتقي أغلبية أعضائه مع الموقف المصري) .. من خلال ذلك يتضح أن الوحدة المنتظرة في أيلول القادم لن تتحقق بالرغم من حماسة القذافي الوحدوية .. وبالرغم من الضرورة الوطنية الحالية بالنسبة للعدو الصهيوني .. وبالرغم من ضرورات المستقبل .. (على حد تعبير هيكل الذي أيد موقف القذافي شاذا بذلك عن اجماع الفئات الحاكمة المصرية ، لعله في ذلك يريد موقعا خاصا معتمدا على دعم ومساندة القذافي في مواقع السلطة المختلفة ..) .. وبالرغم من طموح الجماهير المصرية والليبية للوحدة .

فما هي التناقضات الفعلية التي تمنع تحقيق الوحدة المصرية — الليبية الان ؟

● أولا ، وقبل كل شيء ، فأن الوضع الليبي الجديد الذي حققه الانقلاب العسكري الذي أطاح بالملكية الرجعية القديمة العميلة المباشرة للامبريالية العالمية ، لم يزل يتبلور اقتصاديا واجتماعيا .. فلقد جاء الانقلاب في ذروة مد وطني شعبي عارم في ليبيا بعد هزيمة ٥ حزيران مهددا المصالح النفطية في الصميم ، ووصل الى حد الكفاح المسلح ضد القواعد العسكرية الامركية والبريطانية .. وجاء الانقلاب العسكري الذي قاده القذافي كمخرج للصراع القائم بين سلطة أقلية تعيش « حياة ألف ليلة وليلة » وبين مختلف الطبقات الشعبية التي كانت محرومة من ثروة النفط .

ومنذ قيام الانقلاب بدأت تتبلور المصالح الجديدة للقوى الاجتماعية التي انبثق منها الانقلاب ضد الرجعية القديمة ، خاصة على صعيد أجهزة الدولة العسكرية والمدنية مع نمو رأسمالية (سمسرة وتجارة وعقارات) جديدة من أغنياء النفط .. (هؤلاء الذين يرتادون شارع الهرم في القاهرة حيث الملاهي التي يطالب القذافي بأقفالها . وأثناء المناقشات التي أجراها القذافي قال له أحد الصحفيين « الصغار » أن الذين يرتادون شارع الهرم هم اغنياء ليبيا ، أما نحن فلا نعرف عنه شيئا !)

بدأت مصالح القوى الاجتماعية الجديدة — اذن — تتبلور ، فالثروة النفطية ضخمة ، وأجهزة الدولة وكبار الموظفين مستعدين لالتهامها ، وبدأ حماس « الثورة » يبهت ،وبدأ القذافي يشعر أن الاقليمية تتفشى وأن الوحدة لا يتحمس لها كثيرا ، كما رأى ان البيروقراطية الليبية التي جاءت معه واعتمد عليها تضع العراقيل وتشجع النعرات الاقليمية ، ثم وجد أيضا — أن التناقضات الاقليمية والقطرية بين المصريين العاملين في ليبيا وبين المواطنين الليبيين بدأت تتفجر في أحداث صغيرة أو كبيرة ، ثم أخذ يرى أن أغلبية مجلس قيادة الثورة أصبحت « معتدلة » ولا تريد الوحدة بالسرعة التي يريدها ... لقد بدأ تبلور المصالح الخاصة التي تنسجم مع كيان ليبيا ومع الثروة النفطية المتوفرة فيها ، وبقي القذافي وحده يمثل « البداية الاولى » بكل حماسها الوطني وأفكارها المتناقضة المثالية والقومية والدينية.. وبدأ القذافي يشعر أن « الثورة » تسير الى الاضمحلال ، وأن الوحدة العربية تتعرض لعقبات وعراقيل وحساسيات أقليمية ، وتلفت الى مجلس قيادة الثورة فوجده — لاول مرة — يعارضه ولا يوافقه على كثير من ارائه ،ووجد أن أجهزة الدولة وكبار الموظفين والبيرقراطيين متلهفون لاشباع جيوبهم بما أنعم الله على ليبيا من ثروات !.. وهكذا ثار «ثورة المنتفض » على قوى اجتماعية انبثق منها ، ولم يزل يمثلها ، وبما أنه لا يملك أي وضوح عن معنى ما يجري من تبلور مصالح طبقية جديدة في بلده ، بالاضافة الى ما جرى في مصر ويجري، (وهو الناصري الذي توهم أنه سيرث عبد الناصر ويجدد ثورته وحركته بوحدة مصر وليبيا) .. كل ذلك دفعه بمثاليته وأفكاره المناقضة وأحلامه الخاصة والعامة الى الدعوة الى « ثورة ثقافية » تطهر ليبيا من الفساد ومن التراخي ومن الكسل البيرقراطي، وتتجاوز أجهزة الدولة القائمة ... « ثورة ثقافية » تعيد الاعتبار الى الافكار والى الوحدة والى الاهداف القومية ، وبما أن كل ذلك بحاجة الى « عقيدة » تدفع وتثقف وتحارب الايديولوجيات الاخرى ، فكانت « النظرية الثالثة » بكل ما تحمله من أوهام وتضارب في الافكار والنظريات ..

كانت « الثورة الثقافية » القذافية مزيجا من العفوية الجماهيرية (في مجتمع ينتقل بسرعة من البداوة الى ثروات النفط الهائلة) ، ومن الافكار الدينية المتعصبة والتقاليد الاجتماعية القديمة التي تخاف التقدم والتحرر العصري (وهو الخطر المحدق من جراء الثروة والاموال المتوفرة التي ستجلب الفساد من الخمر الى غيره من « الموبقات ») ، ومن الافكار القومية المثالية التي ترى الوحدة العربية محلقة في السماء .. فلا تعرف عنها الا الحماس العاطفي لها .

● مقابل ذلك كانت البورجوازية المصرية الجديدة طامحة للوحدة على الصعيد الاقتصادي، ولكنها تريد وحدة لا تقيدها بشروط سياسية ولا تزعجها بمغامرات كانت قد قبلتها من عبد الناصر في السابق لانها كانت تحقق لها قوة ونموا وامتدادا .. أما الان وبعد الهزيمة ، فهي تريد حسابات دقيقة وحلولا سلمية للمشاكل، وتريد علاقات تعايش مع كل الانظمة العربية.. هذا التعايش العربي الذي هو أفضل جو للعلاقات الاقتصادية مع دول النفط العربي والرأسمال العربي ، كما هو أفضل جو لارتياح الرأسمال الاجنبي الذي تدعوه الان للاستثمار داخل مصر .. لذلك كله فأنها تريد الوحدة هادئة ومتدرجة على مهل ، وبدون مشاكل سياسية ، وبدون مواقف «متطرفة » كالتي يقفها العقيد القذافي .

وفوق ذلك أو قبله ، فأن القذافي يطرح عليها أفكارا دينية متعصبة ، تؤثر على « الوحدة الوطنية » في مصر ، كما تؤثر على الاقتصاد المصري نفسه ، فالقذافي يدعو الى تحريم الخمر واقفال الملاهي ، فيذكره شاعر مصري معروف برجعيته .. ومع ذلك يرد على القذافي « أن ظروفنا تختلف ، فنحن بلد سياحي ، فماذا سيحصل لاقتصادنا ومواردنا من السياحة اذا حرمنا الخمر وأقفلنا الملاهي »!. ويرد عليه القذافي معتبرا أن الاخلاق أهم من المال ، انه مستعد للتضحية بالثروة في سبيل الثورة !.؟ أي انه مستعد للتعويض عن ذلك !

وتنظر البورجوازية المصرية — أيضا — بخوف للمغامرة الكبرى « الثورة الثقافية »كيف يريد القذافي تطبيقها في مصر ! . هنا في مصر .. اذا تحركت الجماهير ، على أي شكل من الاشكال ، فلا أحد يستطيع ايقافها .. انها خطر وخطر كبير جدا .. لا ضمانة لنا الا بدولة المؤسسات والقانون ! .. ان ظروف ليبيا تختلف عن ظروفنا .. وما يصلح لليبيا لايصلح لمصر .. (وقد رفع هذا الشعار رسميا تجاه الثورة الثقافية بعد أن طالب القذافي الصحافة المصرية بأن تكتب عما يجري في ليبيا) .

وأمام أفكار القذافي الاجتماعية الرجعية (خاصة بالنسبة لتحرير المرأة) بدأت الاوساط المتحررة المصرية تشعر — أيضا — بالخوف.. فالقذافي يريد أن يعيدها الى الوراء .. الى ما قبل الحركة النسائية التي قادتها هدى شعراوي في العشرينات داعية لنزع الحجاب ولحرية المرأة ولتعليمها وحقها في العمل .. كما وجدت العناصر التقدمية « واليسار الناصري » المنتشرة في الاوساط المهنية والمثقفة ان منهج القذافي المعادي للماركسية سيعود بمصر الى الوراء ، ويشجع القوى الرجعية والمتخلفة في مصر التي ترفع راية الحرب الصليبية ضد الماركسية والشيوعية .

وأمام اصرار القذافي على المناقشة داخل مصر وعلى تحقيق الوحدة الاندماجية في موعدها بعد شهرين ، أطلق السادات حرية النقاش حول الوحدة بحضور القذافي وسمح نسبيا بحرية الاراء ضمن معارضة مشروع القذافي الوحدوي الاندماجي ،وشهدت مصر نقاشات واسعة ، في كثير من المؤسسات الشرعية ، وأنحصر النقاش طبعا وسط مؤسسات الدولة ومنظماتها (أما الجماهير العمالية والفلاحية وحتى الطلابية — لم يجر أي نقاش في الجامعات وبين الطلاب خوفا من اراء الطلاب — .. أما الجماهير المعنية بالوحدة ، فكانت غير معنية !.

وهكذا انفجرت التناقضات ، وتبين أن الوحدة كما يريدها القذافي غير ممكنة ، ورفع شعار الوحدة المتدرجة ، وعاد القذافي الى ليبيا خائبا بانتظار ايلول ذكرى «ثورته» وموعد تحقيق الوحدة !

اضراب المهاجرين في أشدود نموذج للتناقضات الجديدة في اسرائيل

في التاسع من الشهر الجاري اضرب ثلاثون مهاجرا من جورجيا (في الاتحاد السوفياتي) يعملون في ميناء اشدود بفلسطين المحتلة عن الطعام واحتلوا مبنى مجلس عمال اشدود ، وذلك احتجاجا على فصلهم عن العمل في الميناء وعلى رفض تشغيلهم في مصانع المدينة. وتصاعد الاضراب في اليوم الثالث له بحيث شمل افراد عائلات المضربين الذين قاموا يوم ١١ـ٧ باقتحام مباني البلدية في اشدود وسيطروا على مكاتب رئيس البلدية ونوابه واعلنوا الاضراب عن الطعام .

وفي اليوم الرابع للاضراب ١٢ـ٧ قامت مجموعات من مهاجري جورجيا بالتجمهر في الشوارع وسد مفارق الطرق الرئيسية واحتلوا عددا من المكاتب والمؤسسات العامة في اسدود . كما انطلق مئات منهم في مسيرة باتجاه المساء وقاموا باقتحام احد مستوصفات مستعمره « كوبات حوليم » .

ووصف مراسل اذاعة اسرائيل الحالة في مدينة اشدود وقال ان المدينة يسودها توتر شديد بعد ان تجمهر ما يزيد على الفي مهاجر من جورجيا في نقاط التقاطع الرئيسية ، مما دفع الشرطة الاسرائيلية الى استقدام تعزيزات الى المدينة .

وتحدث المراسل عن تفاقم الحالة في المدينه وعن عجز المؤسسات الحكومية في المدينة عن مواجهة هذه الازمة وعن الاخطار التي تحملها فقال : « هناك قلق من ان تكون المؤسسات الحكومية قد تخلت عن المدينة في مواجهتها لمشكلة استيعاب هذا النوع الخاص من المهاجرين . ومن الواضح جدا في اشدود انه اذا لم يتم التوصل مساء اليوم (١١ـ٧) الى حل ، فقد يأتي الحل غدا متأخرا جدا، والمشكلة التي كانت قبل ثلاثة ايام مشكلة اتحاد عمل ، من شأنها ان تصبح صباح غد مشكلة طائفيه بالنسبة للمهاجرين من جورجيا في اشدود ، وربما خارج اشدود ايضا » .

● انتهى الاضراب بعد ان استمر لمدة اسبوع نشط خلالها المسؤولون الاسرائيليون وخاصة وزير المواصلات الاسرائيلي شمعون بيريز في محاولة لانهاء الاضراب . ورضخت السلطات الاسرائيلية لطلب المهاجرين القاضي بالعودة الى العمل . ووصف بيريز رضوخ السلطات الاسرائيلية لطلب المهاجرين الجورجيين بأنه تسوية ليس فيها شيء من الاستسلام .

وقوبل اضراب مهاجري جورجيا بموقف سلبي من قبل الطوائف الاخرى في مدينة اشدود لدرجة ان وفدا يمثل « الشخصيات الشعبية » في المدينة طالب رئيسة الحكومة غولدا مائير اثناء لقائه بها ، بالعمل على « الحفاظ على النظام في اشدود في المستقبل ».

وعبرت صحيفة هارتس يوم ١٦ـ٧ عن نفس الموقف السلبي تجاه مهاجري جورجيا حيث تحفظت على عدم استخدام العنف ضدهم وقالت « كان ينبغي دراسة الاضرار التي يحتمل ان تنجم عن عدم استخدام قوات الشرطة ، فالمهاجرون وابناء الطوائف الشرقية سيعتبرون ذلك برهانا اخر على ان يهود روسيا يحظون بافضليات » . وابدى بريز ملاحظة حول هذا الموقف وقال « لقد اقلقني جدا عدم التفهم الذي اظهره الجمهور بالنسبة لمجموعة من اليهود » .

وعبرت غولدا مائير عن مخاوفها من الذيول التي قد تجرها مشكلة مهاجري جورجيا ، فهاجمت اجهزة الاعلام الاسرائيلية لانها « خلقت قد يجر الى احداث مماثلة يقوم بها مهاجرون من بلدان اخرى » .

ان اضراب « اشدود » يقدم نموذجا للتناقضات الجديدة في اسرائيل من جراء عمل المهاجرين .

تعلم الاشتراكات في الحرية يذكر جميع المشتركين في الخارج بضرورة تسديد المبالغ المترتبة عليهم حتى لا يضطر الى وقف الارسال لهم في نهاية الشهر الحالي .

جماهير المخيمات : الحرية لخيرة أبناء شعبنا في سجون الاردن

ورد الى « الحريه » عدد كبير من العرائض التي تحمل الاف التواقيع وتطالب بالعمل من اجل اطلاق سراح المعتقلين الوطنيين في سجون الاردن .

وقد جاءت هذه العرائض من :

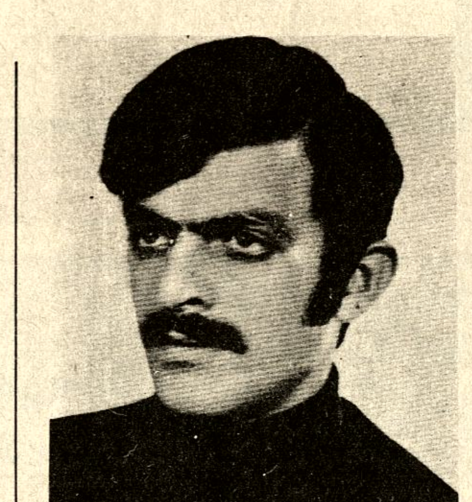
جماهير معسكر الرشيديه	٦٢٣	توقيعا
جماهير معسكر الكرامة	٤٢٩	توقيعا
منطقه ساحل المتن الشمالي	٥٣٧	توقيعا
مخيم نهر البارد	٢٤٧	توقيعا
مخيم عين الحلوه	٧٢٠	توقيعا

وعدد اخر من الرسائل والبرقيات .

واجمعت العرائض المرسلة في الذكرى الثالثة لمجازر الاحراش في جرش وعجلون ، على « ادانة وشجب استمرار اعتقال الالاف من خيرة ابناء الشعب الفلسطيني ، في سجون حكام عمان ، وفي طليعتهم القائد الوطني البارز صالح رافت ورفاقه » .

واكدت العرائض بأن ذكرى مجازر جرش وعجلون التي « ذهب ضحيتها المئات من ابطال المقاومة البواسل وعلى رأسهم الشهيد المناضل ابو علي أياد ، لن تمر بدون عقاب سيتلقاه منفذو هذه المجازر . ان الشعب الفلسطيني لا ينسى جلاديه » .

شهيد من الجبهة الشعبية الديمقراطية



اعلنت الجبهة الشعبية الديمقراطية عن استشهاد الرفيق خالد نايف الصغير . وقال البيان :

« غادرنا بالامس رفيق عزيز . مثل خلال حياته النضالية أرقى حالات الانضباط الثوري الواعي والالتزام العميق بقضية الثورة والاخلاص المتفاني لمصلحة الشعب . غادرنا هذا الرفيق وهو يقوم بواجبه النضالي بكل اخلاص واندفاع ، بعد حياة حافلة قضاها كادحا مجتهدا ومناضلا وطنيا صلبا .

● ولد الرفيق خالد نايف الصغير « ابو الوليد » في بيروت ـ منطقة المزرعة سنة ١٩٤٦ ، من عائلة وطنية ربته على حب الوطن والشعب .

● تلقى علومه في مدرسة البر والاحسان حتى مرحلة التعليم الثانوي ، حيث اضطر الى مغادرة المدرسة نظرا لظروف معيشية قاسية، دفعته في سن مبكرة الى خوض مجال الحياة العملية .

● استطاع الرفيق « ابو الوليد » ان يشق طريقه في الحياة ، وتعلم مهنة كهرباء البناء والتلفزيون ، وتمكن من الوصول الى مستوى رفيع من المهارة والمقدرة الفنية ، مما سمح له باحتلال موقع مرموق في عمله ومن حيازة احترام كل من شاركه شرف تحمل مسؤولية العمل في هذا المجال .

● تمكن الرفيق من حيازة محبة وتقدير كل الذين عمل معهم ، نظرا لاخلاصه لمهنته واعتزازه بانتمائه لطبقة عاملة ، تميزت بنضاليتها ووطنيتها المتفانية .

● امن الرفيق بوحدة المصير النضالي بين الشعبين الشقيقين اللبناني والفلسطيني ودفعه ايمانه العميق بالقضية الوطنية وباهدافها السامية للالتحاق منذ سنة ١٩٦٩ بالثورة الفلسطينية .

● شارك بالكفاح المسلح انطلاقا من احساسه العميق بقضية الشعب وبضرورة القتال بضراوة ضد العدو الصهيوني المغتصب من اجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني.

● التحق بالقطاع المقاتل وساهم بعدة عمليات تميز من خلالها بجرأته وصلابته النضالية ، وقد برز الرفيق بشكل خاص اثناء تصديه للعدو في معركة العرقوب سنة ١٩٧٢ .

● استشهد الرفيق اثناء قيامه بواجبه الوطني بين صفوف القوات المسلحة الثورية للجبهة الشعبية الديمقراطية بعد ظهر نهار الاربعاء في ١٨ ـ ٧ ـ ١٩٧٣ بعد حياة حافلة قضاها عاملا كادحا ملتزما بقضية الطبقة العاملة ومناضلا وطنيا صلبا مدافعا عن قضية الشعب والوطن .

ان استشهاد الرفيق « ابو الوليد » وهو مناضل في صفوف الثورة لهو اوضح تعبير عن الوحدة النضالية الرائعة والمصيرية بين الشعبين الشقيقين اللبناني والفلسطيني، ولن يزيدنا استشهاده الا تصميما على المضي والتحرير .

● عاشت الثورة الفلسطينية
● عاشت الحركة الوطنية اللبنانية
● المجد والخلود لشهدائنا الابرار »

١٩ تموز ١٩٧٣

سلطات الاردن تجبر المعتقلين على العمل في مشاريعها

نقلت مصادر خاصة « للحرية » معلومات تفصيلية حول اوضاع المعتقلين في سجن الجفر الصحراوي بالاردن . ففي مطلع شهر اذار الماضي تم نقل ما يزيد عن مئتي معتقل الى سجن مدينة معان بدعوى « التخفيف عنهم » بسبب الاوضاع القائمة في سجن الجفر من حيث ازدحام زنازينه وسوء المعاملة والتغذية فيه .

وفوجيء المعتقلون الذين نقلوا الى معان بأنهم قد اقتيدوا في اليوم التالي من اجل العمل في مشاريع الدولة لفترة تمتد من السادسة صباحا وحتى السادسة مساء . وقد جرى تشغيلهم في اعمال مرهقة جدا مثل قطع الاحجار ونقلها واعمال الحفر ، رغم استمرار سوء التغذية الشديد والاهانات والضرب المستمر لدى اي « تقاعس » عن العمل .

وفي نهاية شهر اذار تمكن المناضل « رياض عزت » وهو محكوم بالسجن المؤبد بتهمة الانتماء لحركة المقاومة الفلسطينية من الفرار خلال فترة العمل القسري هذه ، مما دعا قوات الحراسة الى المزيد من التشديد على المعتقلين وزيادة اساءة معاملتهم .

ان كل القوانين في العالم المتحضر تحرم تماما اساءة معاملة المعتقلين السياسيين او ارغامهم على الاعمال الشاقة ، وخاصة ان غالبيتهم المطلقة لم يتم تقديمهم لمحاكمة علنية ولم تصدر عليهم اية احكام .

ان سائر القوى الديمقراطية العربية والعالمية مطالبة باظهار اشد الاحتجاج وابداء القلق على حياة المعتقلين في الاردن ومصيرهم ، والمطالبة الفورية بالافراج عنهم بدون أي شروط .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ـ منطقة العاملية ـ محلة راس النبع ـ بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

أبعاد اسقاط الطائرة البريطانية في عُمان

« بتاريخ ٩ ـ ٧ وفي تمام الساعة التاسعة صباحا قامت طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني بالاغارة على ديار المواطنين الامنين في المنطقة الغربية وقد تصدت لها دفاعاتنا الارضية وتم اسقاط احدى الطائرات المغيرة سقوطا مباشرا على ارض المعركة وحاولت طائرتان حربية وعمودية انقاذ الطيار الا ان العدو لم يستطع انقاذ الطيار نتيجة لكثافة نيراننا وكانت المعركة عنيفة ولمدة ثلاث ساعات تم الاستيلاء على الطائرة المحطمة وجثة قائدها البريطاني القتيل مايكل جيفي وهو برتبة ملازم اول والطائرة من صنع بريطاني من نوع (سكاي ماستر) وتحمل الطائرة رقم ل٥٣٢٢٥٧/٦٤٥٢٠ ورقم اخر ١٩٠٢٢/٢٤٠١٨ وبدأ استعمال الطائرة في ١٢ ـ ١ ـ ٧١م تحت رقم ١٣ ، وقد تم الاستيلاء على جهاز لاسلكي في الطائرة ومدفعي رشاش واجهزة اخرى كما تم الاستيلاء على وثائق هامة مع الطيار . وكان سقوط الطائرة شمال شرق جنين في قير بور » .

هذا هو البلاغ العسكري الذي أصدرته الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

ولاول مرة تعترف سلطنة عمان ووزارة الدفاع البريطانية بان ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي قد اسقطوا طائرة (سكاي ملستر) في الاقليم الجنوبي من عمان (ظفار) ..

ويأتي اسقاط الطائرة في هذه الفترة بالذات ليشكل رد عنف الجماهير المسلحة على العنف الرجعي الذي كانت قمته احكام الاعدام التي طبقت بحق الوطنيين العمانيين .

ولكن حتى في الاعتراف الذي صدر كان يخفي وراءه كثيرا من الاكاذيب . فمن المعلوم ان الجبهة الشعبية قد اسقطت اكثر من طائرة نفاثة .. وطائرات هليكوبتر . لكن السلطنة كانت تخفي الخبر .. ولا تعترف الا عندما تكون خسائرها كبيرة .. كحادث الهجوم الذي شن على مطار صلالة وتحطمت فيه اكثر من ٣ طائرات مثلا .. او عندما تسقط هذه الطائرات في المناطق المحررة ..

اما الاعتراف الجديد الذي اضافته وزارة الدفاع البريطانية فانها في صيغة الخبر الذي اذاعته قالت ان الطيار « معاد » لقوات السلطنة .. والحقيقة ان الضباط الانجليز في السلطنة هم الذين يديرون كل الامور هناك !

ويأتي اسقاط الطائرة البريطانية في نفس الفترة التي يزور فيها القابوس بريطانيا في محاولة جديدة لتقديم وتنسيق المساعدات البريطانية للسلطنة .. ولكن مقتل الطيار البريطاني سوف يذكر الشعب الانجليزي بأن بريطانيا لا تزال تستعمر بلدا في القرن المشرين وتدير فيه الحياة جميعها .. وتشن حربها القذرة او حربها السرية ضد شعب يناضل في سبيل اقامة المجتمع الذي يريده .

واسقاط الطائرة البريطانية يأتي في فترة يتزايد فيها النشاط العسكري لجيش التحرير الشعبي الذي يقوم في هذه الفترة بتطهير المناطق المحررة من مراكز الجيش الذي يحاول جيش المرتزقة توطيدها .

مصر

من أجل محاكمات علنية

بدأت يوم ١٤ يوليو الحلقة الاولى من سلسلة المحاكمات السياسية لقيادات الطلبة والعمال والمثقفين أمام محكمة امن الدولة العليا التي شكلت في اطار الاوضاع الاستثنائية لأحكام الطوارىء .

وتشمل المحاكمات المئات من اخلص واصلب العناصر الوطنية ، البعض منها له تاريخ نضالي مشهود عبر عشرات السنوات من مسيرة الحركة الوطنية المصرية ـ (نبيل الهلالي ، محمد علي عامر ، يسف درويش ، اديب ديمتري ، وديع وهيب .. الخ ـ)، والغالبية العظمى من الشباب الوطني .

وجاءت قرارات الاتهام وثيقة شرف للمتهمين وقرار ادانة للنظام . ان اهداف التحركات الشعبية ـ موضع المحاكمة ـ لم تتعد الوقوف ضد السياسة الانهزامية الاستسلامية وطرح برامج ومطالب محددة للتعبئة الجماهيرية واعداد الجبهة الداخلية على اسس ديمقراطية لاطلاق مبادرات قوى الشعب العاملة .. تلك المطالب والشعارات التي تعبر اصدق تعبير عن ارادة الجماهير المصرية ، بل وارادة الجماهير العربية في جميع انحاء الوطن العربي .

على التجاء هذه القوى الثورية الى تشكيل تنظيمات ديمقراطية بهدف المشاركة في التعبئة، وبعد أن أثبتت التجربة العملية أن السلطة تعمل عن وعي لاجهاض كل الاشكال التنظيمية الرسمية والتي تقرر اقامتها تحت ضغط الحركة الشعبية . ويكفي في هذا المجال ان نشير الى ان النظام قام « باغتيال » ثلاثة تنظيمات كان هدفها التعبئة الشعبية ومشاركة الجماهير في النضال او جهد التحرير وهي : المقاومة الشعبية وجيش الدفاع الشعبي ولجان المواطنين من اجل المعركة .. اما الاتحاد الاشتراكي فهو جهاز من اجهزة السلطة تسيطر عليه قوى اليمين الرجعية ، وليس له من دور الا العمل على حماية النظام القائم .

وهكذا اصبح تشكيل لجان انصار الثورة الفلسطينية ولجان الدفاع عن الديمقراطية والنوادي الثقافية والسياسية ، هو في عرف السلطة جريمة لا تغتفر تستحق العقاب الرادع .

وانها لمفارقة عجيبة حقا ان نرى عناصر ترفع شعارات الخيانة وتروج لها ، تحتل ارفع المناصب في السلطة المصرية ومؤسساتها ، وان تتاح للمجرمين كل الضمانات والحقوق القانونية للدفاع عن انفسهم امام المحاكم

افرج منذ ايام عن جميع المتهمين في قضية التهريب الكبرى لعشرات الملايين من الجنيهات! في نفس الوقت الذي تتعرض فيه العناصر الوطنية لمحاكمات استثنائية في ظل الاحكام

الشعب ، محرومين من اي ضمان للدفاع عن انفسهم ، مع تطبيق قوانين رجعية بعضها يرجع الى الحرب العظمى الاولى ، وبعد استخدام ابشع اساليب التعذيب لانتزاع اعترافات زائفة من بعض المتهمين ، الامر الذي تأكد في بداية المحاكمات .

وطالما ان النظام المصري مصمم على السير قدما في هذه المحاكمات وعلى تقديم المتهمين أمام محاكم استثنائية عسكرية ، فان القوى الديمقراطية والوطنية تطالب بأن تجرى المحاكمات علنية، وان يسمح بحضور الصحفيين المصريين والعرب هذه المحاكمات . والا يسدل ستار من الصمت على ما يدور في قاعة المحكمة ـ كما هو الحال هنا الان ، اذ لم يأت لها ذكر في الصحافة المصرية ـ

ان المحاكمات العلنية هي الحد الادنى الذي تطالب به القوى الوطنية في مصر ومختلف انحاء الوطن العربي .

اننا ندعو جميع القوى الوطنية العربية والمؤسسات الديمقراطية الى مطالبة السلطات المصرية باجراء المحاكمات بصورة علنية ، حرصا على حقوق القيادات الوطنية التي تقف بصلابة ضد التيار الانهزامي الاستسلامي .

بيان الحركة الطلابية الوطنية

هذا وقد حددت الحركة الطلابية الوطنية موقفها من المحاكمات الجارية فاصدرت البيان التالي :

« تتفق كل القوى الوطنية في مصر على ان الحركة الطلابية تمثل الان الجزء المتقدم من مجموع الحركة الوطنية بما تطرحه من افاق ثورية وجذرية لحل المسألة الوطنية .. وان الضربة التي توجهها السلطة الان الى هذه الحركة باعتقال قياداتها الوطنية الديمقراطية ومحاكمتها انما هي جزء من مخططها لمصادرة الدور التاريخي للجماهير الشعبية وتصفية حركتها السياسية المستقلة والاعتداء الوحشي على حرياتها الديمقراطية تمهيدا لتمرير الحل السلمي والتفريط النهائي في القضية الوطنية والارتباط الذي لا رجعة فيه بالمصالح الاستعمارية .

وان الطلاب الوطنيين في مصر ليرفضون مبدأ

المحاكمة اصلا واساسا .. ولقد عبروا عن ذلك بالاجتماعات والتجمعات والمظاهرات والنشرات والمجلات مؤكدين على مجموعة من الامور :

اولها : ان الطبقة الحاكمة في مصر اذ توجه مدافعها الى الجماهير بدلا من ان توجهها الى العدو انما تنطلق في ذلك من سياسة طبقية معادية للحركة الشعبية ومتهاونة مع الاستعمار .. وانه لا يمكن عزل التآمر على حركة الجماهير وقمعها عن التنازلات السياسية التي قدمتها وتقدمها السلطة للاستعمار والصهيونية منذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ الى مبادرة روجرز الى اتفاقية القاهرة ١٩٧٠ الى مبادرة السادات . وكلها تنتهي الى الاعتراف باسرائيل والتصالح معها واقرار اغتصابها للارض العربية والتفريط في بعض هذه الارض ونزع السلاح عن بعضها وتصفية الثورة الفلسطينية . كما ان تنازلات السلطة الاقتصادية تتزايد بشكل غير معقول بدءا من اقتصاد متخلف وتابع للاقتصاد الاستعماري الى سيطرة شركات البترول الاميركية على ٤٠ بالمئة من البترول المصري ورفع شعار الانفتاح الاقتصادي بانشاء المناطق الحرة التي لا تخضع للقوانين الوطنية كمنافذ لتسرب رأس المال الاجنبي وتوسيع دوائر سيطرته وانشاء البنك الدولي الذي يتيح استنزاف عرق الشعب المصري وثروته . والمطالبة بالانتساب الى السوق الاوروبية المشتركة . ان الجماهير الشعبية وطلائعها الوطنية تدرك بشكل علمي وقاطع ان الطبقة الحاكمة في مصر ترى منذ الان بعيونها النهمة انها ملتقية مع الاستعمار على المدى الطويل في عملية استنزاف مشتركة للشعب المصري الكادح .. ولذلك فانها تحاكم اليوم طلائع الحركة الطلابية الوطنية الديمقراطية .

ثانيها : أن الطلاب يؤمنون بأن المسائل السياسية لا تعالج بالبوليس والقضاء ولكن بالحوار الديمقراطي بين كافة الفصائل الوطنية وبالصراع الفكري بين وجهات النظر والاراء المختلفة تصارعا حرا وحيا دون قيود او موانع .. وان اقامة جبهة داخلية متماسكة انما تقوم على حشد الجماهير وتنظيمها وتسليحها وهو ما لا يمكن ان يتم الا بأوسع الحريات الديمقراطية التي تنتزعها الجماهير وتحت سلطة وطنية تؤمن بحرب الشعب الطويلة الامد بما تقتضيه من افاق ديمقراطية وتقدمية.

ثالثها : ان المحاكمة تتم على اساس مجموعة من الاجراءات غير القانونية كاجراءات القبض والتفتيش الباطلة واساليب التعذيب والاكراه البدني والمعنوي والتهديد بالاعتداء الجنسي على الطالبات التي كان يقودها ابطال القمع الفاشستي في اجهزة المباحث والنيابة العامة .

ومع ذلك الرفض المبدئي للمحاكمة فان الطلاب الوطنيين من داخل سجون السلطة المصرية يطالبون القوى والتجمعات الوطنية والشعبية في مصر والعالم العربي والعالم ان يقفوا جميعا ضد العدوان الشديد الذي يحدث الان على الديمقراطية في مصر وان يرفعوا صوتهم عاليا من اجل توفير كافة الضمانات القانونية للطلاب المصريين وعلى رأسها علانية المحاكمة .. فهم على استعداد للمثول امام القضاء لمحاكمة النظام كله وفضح موقف السلطة المعادية للجماهير التي ترتكب كل يوم بل كل لحظة جريمة ذبح الديمقراطية .

ان الطلاب الوطنيين يرفضون سرية المحاكمة التي تسعى اليها السلطة للحفاظ على ماء وجهها وتلفيق التهم وتوقيع اقصى العقوبات عليهم وتشويه حركتهم الوطنية العظيمة ..

ويطالبون بمحاكمة علنية يردون فيها على اتهامات السلطة ويعرضون من خلالها على الشعب افكارهم واراءهم ليحكم عليهم حكمه العادل .. ليقولوا للجماهير ان السلطة تحاكمهم لانهم يرفضون سياسة المساومة والاستسلام امام الاستعمار ويرون ان البديل هو الكفاح الشعبي المسلح الذي يقوم على حشد الجماهير وتنظيمها وتسليحها وحصولها على حقوقها الديمقراطية والاجتماعية .. لانهم يرفضون التآمر على الثورة الفلسطينية ويطالبون بدعم كافة فصائلها الوطنية وتشكيل لجان شعبية لمناصرتها في القرى والمدن ومواقع الانتاج .. لانهم يريدون اقتصاد حرب حقيقي باعفاء كافة الامتيازات وبدلات التمثيل للفئات العليا ووضع حد اقصى للاجور بعشرة امثال الحد الادنى وعدم استيراد وتصنيع الكماليات وتوجيه طاقة المصانع الحربية الى الانتاج الحربي .. لانهم يطالبون بتصفية المصانع الاستعمارية والامريكية بالذات في مصر وضرب الثقافات الاستعمارية والرجعية .. ولانهم يطالبون بالغاء الاجراءات المقيدة للحريات ومنح الجماهير حق بناء تنظيماتها المستقلة والغاء الرقابة على الصحف وحق الجماعات والافراد في اصدار صحافتهم المستقلة .

ان الطلاب الوطنيين ينادون بعلانية المحاكمة وبحضور كافة اجهزة الاعلام ووكالات الانباء ووفود من العمال والطلاب والمهنيين لتتضح امامهم كافة الحقائق من مصادرها المباشرة وليس من اجهزة السلطة المعادية وصحافتها الصفراء العميلة .

عاشت الحركة الطلابية الوطنية الديمقراطية

وعاش نضال الشعب المصري من أجل وطن ديمقراطي حر »

اعتقال ٢٨ عاملا بالاسكندرية

القت السلطات المصرية القبض على ٢٨ عاملا من مصنع شركة النحاس بالاسكندرية ، بتهمة تشكيل تنظيم سياسي مناهض للسلطة .

وهكذا ، تستمر حملة الاعتقالات الواسعة التي بدأت مع اوائل هذا الشهر في الاسكندرية واسيوط والقاهرة وانحاء مختلفة من جمهورية مصر (كما اشرنا في عدد سابق) .

« التحفظ ! »

اصدرت « محكمة الحراسة » قرارا « بالتحفظ » على نبيل الهلالي المحامي والمناضل المعروف لمدة عام ، قابلة للامتداد . وقرارات التحفظ هذه ، هي الصيغة الجديدة للاعتقال بأمر من المحكمة قابلة للتجديد لفترة خمس سنوات .

الاراضي المحتلة

أقرث وكفر برعم .. "سياسة الاقتلاع لن تنسينا الوطن"

يوم الاثنين الماضي بدأ المطران يوسف ريا ، مطران الطائفة الكاثوليكية في فلسطين المحتلة ، اضرابا عن الطعام امام مبنى الكنيست الاسرائيلي احتجاجا على استمرار منع اهالي قريتي اقرث وكفر برعم من العودة الى منازلهم واراضيهم في الجليل الاعلى . وفي نفس الوقت بدأ اهالي القريتين اضرابا عن الطعام ، واعتصموا في كنيستي القريتين .

رفضوا السماح لسكانهما العرب بالعودة تحت دعوى « ضرورات الامن القومي لاسرائيل » !

ومن الجدير بالذكر ان سياسة التوسع والضم والاقتلاع شملت المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وتحت نفس النوع من الحجج والذرائع مثل ضرورات الامن . فبعد الحرب

وكان سكان القريتين قد بدأوا في العام الماضي نضالهم من اجل العودة الى بيوتهم واراضيهم التي تم اقتلاعهم منها عندما احتلتها القوات الصهيونية عام ١٩٤٨ . وخلال عشرين عاما اقام المستعمرون الصهاينة عددا من مستعمراتهم على بعض اراضي القريتين ، كما مباشرة دمرت القوات الاسرائيلية ثلاثة قرى عربية في منطقة اللطرون وهي : عمواس وبيت نوبا ويالو . كما قامت باخلاء المخيمات الرئيسية في منطقة اريحا من سكانها البالغ عددهم (٦٥) الفا ، وطردت عرب النصيرات الى الضفة الشرقية وهدمت مخيم الجفتلك وحولته الى مطار وموقع عسكري .

كما استولت السلطات الصهيونية على معظم اراضي قرية عقربا بعد احراق مزروعاتها ، وتسارعت الخطوات : الاستيلاء على بعض اراضي بيت فوريك ، وعلى مناطق شاسعة في القدس ونابلس ومشارف رفح .

وخلال العام الماضي اعربت اجهزة الاعلام الصهيونية عن « دهشتها » ! بسبب اعمال الاحتجاج والنضال الواسع الذي خاضه اهالي قرية اقرث وكفر برعم ، رغم ان عملية طردهم تعود الى ما يزيد عن ربع قرن ورغم التعاطف الواسع الذي لقيه نضال الاهالي فقد اصدر الكنيست قرارا برفض مطالبهم في العودة . ان ربع قرن هي فترة طويلة من الزمن ، ورغم ذلك فانها ليست كفيلة بمحو جرائم الصهاينة ، وليست كفيلة بارغام الشعب الفلسطيني على التسليم بسياسة الاقتلاع والتبديد القومي ، والكف عن النضال من اجل العودة الى الوطن وحق تقرير المصير .

محسن ابراهيم في « الاوريان - لوجور » :

نحو تحويل ثوري للمجتمع اللبناني

تنشر صحيفة « الاوريان — لوجور » مسلسلا بعنوان « لبنان بعد العاصفة » في معرض عرضها لمروحة واسعة من وجهات النظر السياسية حول الوضع الراهن . ساهمت منظمة العمل الشيوعي في هذا المسلسل بمقال بعنوان « نحو التحويل الثوري للمجتمع اللبناني » هذه ترجمته :

قبل الحديث عن « لبنان بعد العاصفة » ، لا بد من ابداء رأي في «العاصفة» نفسها .

لم تكن المجابهة الاخيرة بين السلطة والمقاومة الفلسطينية وليدة الصدفة أو سوء التفاهم . وانما هي نتيجة أكيدة لرضوخ هذه السلطة للضغوط الاسرائيلية والاميركية الرامية الى تصفية وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان . ليس سرا أن العدو الاسرائيلي يشن منذ أكثر من سنة حرب مطاردة شرسة ضد الفدائيين . ولا هو سر أيضا أن غاراته المتالية على لبنان — من الاحتلال المؤقت للجنوب في أيلول ١٩٧٢ الى غارة الكوماندوس في ١٠ نيسان الماضي — كانت تهدف الى اجبار السلطة على التقليص المتزايد للوجود العسكري والسياسي والدعاوي للمنظمات الفدائية . لماذا ؟ لان المقاومة الفلسطينية اذ تواصل كفاحها المسلح ضد العدو الاسرائيلي ، في الاراضي المحتلة وخارجها ، مثلما تواصل رفض كافة مشاريع الاستسلام (من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الى الصيغ المختلفة للدولة الفلسطينية) ، تشكل قوة الصمود الرئيسية في وجه محاولات اسرائيل تركيع الشعوب العربية واجبارها على الرضوخ للامر الواقع .

قد يكون بعض المسؤولين شديدي الحساسية تجاه عبارة « تصفية » . هذا شأنهم . لكن شن الحملات على المخيمات والاحياء اللبنانية المجاورة لها وقصفها بالمدفعية والطيران بهدف معلن هو تجريد الشعب الفلسطيني من سلاحه المسمى « ثقيلا » — ان هذا له معنى واحد هو تصفية القوى المقاتلة للشعب الفلسطيني التي تواصل معركته ضد الاحتلال الصهيوني ومن أجل حقه في تقرير مصيره على أرضه .

واذا كانت حملة السلطة في أيار الماضي قد باءت بالفشل ، فهذا لا يعني البتة أن هذه الاهداف لم تكن المحرك الرئيسي للحملة . والواقع أن فشلها هذا هو الثمن الذي دفعته لقاء سياسة العداء للمصالح الوطنية والاجتماعية للجماهير ونهج القمع والانفراد الذي سارت عليه خلال العامين الاخيرين بنوع خاص . هذا الفشل حتمته جملة عوامل أهمها :

— صمود المقاومة الفلسطينية

— انقلاب مشروع « تعريب الازمة » على مدبريه ، بعد أن ثارت في وجه السلطة اللبنانية كل نتائج انحيازها السافر الى جانب المعسكر الرجعي العربي وخرقها شروط التوازن التقليدي بين المعسكرات العربية المتنازعة .

— التفاف فئات واسعة من الجماهير اللبنانية حول المقاومة الفلسطينية . وقد عبر ذلك ليس عن الاحتجاج العميق على سياسة التخاذل تجاه الاعتداءات الاسرائيلية وحسب ، وانما عبر أيضا عن تراكم السخط على قمع السلطة المنتظم لكافة التحركات الجماهيرية التي قامت تطالب بالخبز والعمل والديمقراطية على امتداد العامين الماضيين .

— تردد وحياد بعض القوى التي كانت تشكل الاحتياطي الصدامي للسلطة : انقسام الحزب السوري القومي الاجتماعي على نفسه وبلبلة فئات واسعة منه ومساهمة فئات اخرى في دعم المقاومة ، والتردد والارتباك الذي سيطر على مواقف حزب الكتائب مثلا طوال الاحداث .

— انفجار التناقضات ضمن السلطة نتيجة سياسة الانفراد في الحكم التي أقصت عنه عددا من « كبار الشركاء » من الاقطاع السياسي المسلم او المسيحي .

هذا عن « العاصفة » . وقد اثارت « العاصفة » عددا من القضايا تستوجب الملاحظات التالية :

السيادة والضيافة ، الى اخره

تقول السلطة والاوساط الرجعية أن الوجود الفدائي يشكل خرقا للسيادة اللبنانية . اذا كانت السيادة تعني حق شعب ما في تقرير مصيره بنفسه دون تدخل أجنبي وفي سيطرته على أرضه ، فان الاخطار الرئيسية التي تهدد السيادة اللبنانية هي أولا الصهيونية ليس فقط بوصفها استعمارا ذا أهداف توسعية وانما بوصفها أيضا قوة تحتل بعض الاراضي اللبنانية وتشن الغارات بانتظام عليها وتزرع فيها عملاءها وشبكات التجسس والتخريب التابعة لها . ثانيا ، « المفوضون السامون » الجدد في سفارات الدول الامبريالية ، وعلى الاخص الولايات المتحدة الاميركية ، الذين يجسدون ، في تدخلهم اليومي في شؤون البلاد وفرض ارادة بلادهم عليها ، تبعية النظام للامبريالية . ثالثا ، المعسكر الرجعي العربي وعلى رأسه السعودية ، بكل ما يمثله من محاولات الهيمنة وبسط النفوذ والتدخل في كافة شؤون الحياة اللبنانية . اننا نفهم معنى واحدا للحرص على السيادة الوطنية وهو النضال ضد الاحتلال الصهيوني ومن أجل انجاز التحرر الوطني الفعلي من السيطرة الاستعمارية بكافة أوجهها الاقتصادية والسياسية والثقافية ومن هيمنة المعسكر الرجعي العربي .

وأي فهم اخر للحرص على السيادة ما هو الا تغطية لسياسة التخاذل الوطني التي تحول ضحايا الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين الى « جيش احتلال » بينما القوات الاسرائيلية تستبيح الارض اللبنانية ..

قد يقال أن لبنان ليس قادرا على التصدي بمفرده للجبروت الاسرائيلي . ولكن متى بذلت أية محاولة لتمكين شعبه من مقاومة العدوان الاسرائيلي بدلا من تضليله بالضمانات الاجنبية لـ « سيادته » التي يدوسها الجنود الاسرائيليون بأرجلهم كل مرة يدخلون فيها لبنان ؟ وكيف يصدف أن الاسلحة التي تشتريها الدولة لا يبقى منها صالحا للاستعمال الا الاسلحة المعدة للقمع الداخلي لا للدفاع الوطني ؟ وأين صار كل هذا التباهي بالجبال المنيعة التي دحرت الغزوات الاجنبية على مر التاريخ ؟

ويقال أيضا أن ادارة المخيمات لنفسها بنفسها يخلق مناطق مقفلة لا يحق للسلطة اللبنانية دخولها . ان الذي لا يدركه المروجون لايديولوجية النظام هو أن الشعب الفلسطيني اضطر أولا بأول للانعتاق من الكبت الذي تمارسه عليه الانظمة العربية قبل أن يتمكن من شن كفاحه المسلح ضد العدو الاسرائيلي . في عام ١٩٦٩ تحررت المخيمات الفلسطينية في هذا البلد ، ليس من السيادة اللبنانية وانما من سنوات القمع والارهاب والقيود التي كانت مفروضة عليها من قبل السلطة اللبنانية . وعودة الدرك الى المخيمات لا يرمز بالنسبة اليها الى عودة السيادة الوطنية ، لكنه يرمز للعودة الى وضع كان فيه الشعب الفلسطيني مشتتا فاقدا الثقة بنفسه ، خاضعا للعسف والرقابة البوليسية والحرمان من أبسط الحقوق .

هذا هو الوجه الاول « للضيافة » التي تتبجح بها الدعاية الرسمية وأبواقها . أي ضيافة ؟ ان قسما هاما من الجماهير الفلسطينية في لبنان يشكل يدا عاملة رخيصة في الزراعة والصناعة ، يستخدمها أرباب العمل لاستخراج الارباح المضاعفة وشق وحدة الشغيلة في لبنان . وما من شك في انه لو رحلت هذه اليد العاملة عن لبنان ، لوجدنا البرجوازية تئن وتشتكي مثلما تفعل الان بعد ترحيل العمال السوريين ، وتبحث في أسواق العالم جميعها عن يد عاملة رخيصة لاستنزاف عرقها وجهدها . ان اخر من يحق له الحديث عن « الضيافة » هو هذه البرجوازية ذاتها التي أدخلت مقاييس البيع والشراء لكافة نواحي الحياة اللبنانية وجعلت لكل شيء ثمنا ، بما في ذلك البشر !!

المقاومة واليسار

ان الهاجس الاكبر للاوساط الرجعية هو صلة المقاومة الفلسطينية بالقوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية . ووراء كل حدث يلوح لهم شبح مؤامرة تعدها المقاومة واليسار لضرب نظام « الاقتصاد الحر » وتغيير السلطة . في هذا الصدد ، قالت المقاومة وكررت رأيها : « لبنان ليس الاردن . وكل ما نطالب به هنا هو تنفيذ واحترام الاتفاقية المعقودة مع السلطة اللبنانية » . ان اليسار الثوري في لبنان ، لا يطالب المقاومة بما لا تطالب هي به . لكنه لا يخفي على أحد انه يناضل من أجل تغيير النظام القائم .

وهو على يقين أن ما من ثورة جذرية اصيلة الا وكانت نتيجة حشد واسع للقوى الجماهيرية هو وحده الذي يمنحها شرعيتها . فلتكن الجماهير هي الحكم الاول والاخير بين المدافعين عن نظام تبعية للاستعمار ونهب وسمسرة واعتراف بالامر الواقع الاسرائيلي وبين الساعين الى بناء مجتمع متحرر من كافة ألوان التبعية ، مساهم في دحر الاحتلال الاسرائيلي ، يقوم على النمو المطرد لقواه الانتاجية وسيطرة المنتجين على ثمار عملهم . وليسمح لنا السادة البرجوازيون والرجعيون بعدم الالتفات الى ضجيجهم حول «الوسائل» . ان اخر من يحق له الحديث عن الوسائل ◀

الديمقراطية والحوار الديمقراطي هم الذين يطلقون النار على عمال معامل غندور ومزارعي التبغ في النبطية والطلاب ، وآخر من يحق له التشدق بـ « الحوار البناء » هم الذين تقوم سيطرتهم على التهجير القسري لعشرات الالوف من الشباب اللبناني في كافة أنحاء العالم للبحث عن مورد رزق حرموا منه في وطنهم !

قضية « المشاركة »

أثارت أحداث أيار المسالة الطائفية من جديد وهددت بجر البلاد الى حرب أهلية . لماذا ؟ لانها أعادت التذكير بحقيقة أساسية من حقائق الوضع اللبناني : نظام الطائفية السياسية هو نظام من الامتيازات الطائفية التي تعبر عن نفسها بامتيازات ثقافية واجتماعية واقتصادية . وفي وضع من الازمات الاقتصادية المتتالية ، لا بد للجماهير الشعبية، المكونة في غالبيتها من الطوائف المحرومة ، من أن تستشعر وطأة هذه الازمات أكثر من غيرها . فلا عجب أن ترى هذه الطوائف المحرومة في المقاومة الفلسطينية سندا لهافي وجه مؤسسات ـ كالادارة والجيش ـ تقوم على الاستئثار الطائفي الضيق .

غير أن قوى الاقطاع السياسي المسلم صادرت التذمرات الجماهيرية في سبيل استعادة شراكتها في الحكم ، ورفعت الشعارات الطائفية من أجل تجديد نفوذها المتقلص بين الجماهير نتيجة عجزها عن حل قضاياها الرئيسية . لكنها في طرحها لقضية « المشاركة » لاتحل الا مشكلة مساهمتها هي في اقتسام مغانم الحكم . ان زيادة نسبة المسلمين في الادارة والجيش لا يحل مشكلة عشرات الالوف من العاطلين عن العمل (من شتى الطوائف على كل حال) . ومجيء مدير عام مسلم الى وزارة التربية لا يغير تركيب النظام التعليمي اللاوطني الذي يقوم على التصفية الطبقية وعلى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية والثقافية بين اللبنانيين و « المشاركة » لا تحل معضلة ريف متخلف ينوء تحت ثقل السيطرة المتزايدة لملاك الارض والرأسمالية التجارية ـ المصرفية .

لا بل أن في الامر أكثر من ذلك بكثير . فان تطورات المجتمع اللبناني ، خلال العقدين الاخيرين ، اخذت تولد القوى القادرة ليس على تحقيق المساواة الطائفية (المستحيلة أيضا) وانما على الغاء نظام الطائفية السياسية الذي يحضن ويكرس الامتيازات الطائفية ، بما هي امتيازات ثقافيةواجتماعية واقتصادية . وأهم هذه التطورات :

ـ الاندماج المتزايد لجناحي البرجوازية اللبنانية المسلم والمسيحي .

ـ الانفكاك المتزايد لفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة المسيحية عن الهيمنة الايديولوجية والسياسية للنظام ولاحزابه الرجعية . وهذا هو مصدر الازمات المتتالية للحزب السوري القومي الاجتماعي ، كما هو مصدر نمو التيارات « الليبرالية » في أحزاب اليمين شبه الفاشي ، كالكتائب مثلا . واذا كان هذا الحزب مضطرا لفتح المفاوضات مع المقاومة الفلسطينية ، واذا كان رئيسه مجبرا على اعلان انه هو أيضا شيوعي ولكن « على طريقته الخاصة » ، فمن أجل قطع الطريق على التحولات الجذرية العميقة في أوساط الجماهير التي لا تزال مضللة به وبحزبه .

لا حاجة لتضخيم هذه الظواهر ، لكنها تنم عن اتجاه آخذ في التبلور . ماذا يفيد الخريج المسيحي كونه ينتمي الى طائفة ذات امتيازات طالما أن هذا الوضع المتميز لا يسمح بايجاد عمل له وللالاف مثله ؟ وماذا يفيد المزارع المسيحي انتسابه الى أسرة من الوجهاء طالما أنها عاجزة عن تأمين تصريف انتاجه من التفاح مثلا ؟ وما أهمية الطائفة لعامل مسيحي مصروف من معامل غندور اذا كانت لا تستطيع اعادته الى العمل ؟

ان مثلا شائعا قد يعبر بدقة أكبر عن فكرتنا . يقول هذا المثل : « المسيحي الفقير مسلم . والمسلم الغني مسيحي » . والواقع أن التطورات التي يشهدها هذا البلد تسير ، ولو في مسار متعرج ، نحو تحويل أكثرية شعبه (بكافة طوائفه) الى « مسلمين » ، كما تسير نحو تحويل برجوازيته المسلمة الى « مسيحيين » لا يميزهم عن البرجوازيين العريقين الا كونهم من الوافدين الجدد الذين قد يجدون بعض الصعوبة في التحدث بالافرنسية !!

ولسنا نغفل في هذا المجال أن المسالة الطائفية في لبنان هي أيضا مسالة خوف اقلية متميزة ثقافيا واجتماعيا من الانصهار في محيط مسلم . ان المساهمة في حل هذه المسالة تكون بالنضال لابراز الوجه الديمقراطي والعلماني لحركة التحرر العربية خاصة من خلال قدرتها على الحل الصحيح لمسالة الاقليات (القومية والدينية) ، مثلما تكون بالاعتراف بأن أي انضمام للبنان الى شكل من أشكال الوحدة العربية يجب أن يقوم على الاختيار الطوعي الحر لابنائه .

ومهما يكن من أمر ، فقد تحقق للاقطاع السياسي المسلم « مشاركة » في الحكم بعد سقوط حكومة أمين الحافظ وتشكيل حكومة « كل لبنان » التي لا تمثل الا نسبة تافهة من اللبنانيين . ولقد غلب على عملية تشكيلها سعي حثيث لمنع نتائج مواجهة أيار من التأثير على طبيعة الحكومة الجديدة . وتمثل ذلك على الاخص في رفض اشتراك كمال جنبلاط تعبيرا عن رفض السلطة التعاطي مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي من موقعه الشعبي الوطني الديمقراطي الذي برز من خلال مساهمته المتزايدة في سلسلة النضالات الجماهيرية وفي دعم واسناد المقاومة الفلسطينية .

واذا بالصيغة التي انتهت اليها الحكومة تجعلها اقرب الى حكومة ائتلافية مرشحة لتلقي ضغوط سياسية متنافرة قد تكبح نسبيا ومؤقتا اتجاه السلطة العام نحو القمع ومجابهة المقاومة الفلسطينية بالحملات العسكرية الرامية الى تصفيتها . وهذا أمر يجعل الفترة السياسية المقبلة فترة انفراج نسبي ، فترة هدنة مؤقتة في الصراعات الوطنية والاجتماعية في البلاد .

لقد حل تشكيل الحكومة مسالة « المشاركة » كما طالب بها الاقطاع السياسي المسلم . لكن هل تستطيع حل القضايا الوطنية والاجتماعية التي فجرتها مواجهة أيار ؟

ان كل الاوهام القائمة على « لبننة » المقاومة الفلسطينية بتحويل الشعب الفلسطيني في لبنان الى « طائفة » جديدة تضاف الى طوائفه وتحويل منظماته الفدائية الى « جيش تحرير » يضاف الى جيوش التحرير وفرق الميليشيا والعشائر المسلحة المتعايشة في هذا البلد ـ ان كل هذه الاوهام تصطدم بحقيقة خطيرة هي أن الذي يحكم هذا التعايش سلفا هو موقع الشعب الفلسطيني من قضايا المنطقة نفسها ، أي كونه في حالة صراع حياة أوموت يومي مع العدو الصهيوني .

هذا يعني أن السلطة اللبنانية مخيرة باستمرار بين تنظيم المقاومة اللبنانية للعدو الاسرائيلي ، وتحمل كامل نتائجها ، وبين السعي لتصفية المقاومة . ان مصالحها تحول دون أخذها بالخيار الاول وامكاناتها وتوازناتها لا تسمح بالخيار الثاني . ازاء مثل هذا الوضع ، لا ترى الحركة الشعبية حاجة ماسة للحد الاقصى من الحذر واليقظة في فترة الهدنة هذه وحسب ، وانما تقع عليها أيضا مسؤولية اعداد نفسها للتصدي لاي اعتداء جديد على الوطن والمقاومة . ان هذا الجيل الجديد من اللبنانيين لم يختر أن يولد في لبنان ولا هو يتحمل المسؤولية عن تاريخ التخاذل والهزائم أمام العدو الاسرائيلي لكنه مخير الان بين الدفاع عن وطنه والاستسلام للامر الواقع الاسرائيلي . ولن يختار طريق الاستسلام .

ان حكومة هدنة تحكم بمعزل عن حسم القضايا الرئيسية في البلاد ليست بالطبع حكومة قادرة على حل المشاكل الملحة للجماهير اللبنانية ، المطلبية منها والديمقراطية . قد تكون اقل قدرة على القمع والتسلط . لكن جماهيرنا تعلمت ، خاصة خلال العامين الاخيرين ، ان لا تثق الا بما تنتزعه عبر النضال . وهي لن تثق الا بنضالاتها .

اتجاهات نمو الرأسمالية الصناعية : سيطرة متزايدة لرؤوس الأموال الأجنبية واستغناء عن الوكلاء اللبنانيين

منذ افلاس بنك انترا والرأسمالية المصرفية ـ التجارية اللبنانية تسعى لحل أزمتها الاقتصادية باتجاهين اثنين :

ـ تسليم المزيد من الفروع الاقتصادية لرؤوس الاموال الاجنبية (وخاصة في المصارف والتجارة) .

ـ النمو المتسارع للقطاع الصناعي نتيجة انتقال كميات هامة من رؤوس الاموال من الخدمات والتجارة الى التثمير الصناعي .

ان سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على فروع هامة من المصارف والتجارة أدت وتؤدي الى تعميق أسباب الازمة ، لا الى حلها . ذلك أن المصدر الرئيسي لازمات النظام هو تحديدا التحاق الرأسمالية المصرفية ـ التجارية بالسوق الامبريالية .. ولكن ما هي طبيعة رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة؟ وبأي اتجاه ؟ وما هي النتائج الاجتماعية والسياسية لنمو هذا القطاع ؟ وما أهمية ودور التعارض بين الصناعيين والتجار ، وبين الصناعة المحلية والاحتكارات الصناعية العالمية التي تستثمر أموالها في لبنان ؟

نعرض في القسم الاول من هذا المقال السمات البارزة للتطور الصناعي خلال الاعوام الاخيرة ونستخلص في القسم الثاني النتائج الاجتماعية والسياسية المترتبة عليه، خاصة من منظار نقاش مقولة « الصناعة الوطنية » وما يبنى عليها من استنتاجات طبقية وسياسية وبرنامجية .

بعض معدلات النمو

تشير الاحصائيات المتوافرة حاليا (والتي تصل فقط الى عام ١٩٧٠) الى حجم النمو الصناعي الفعلي الذي عرفه لبنان في الفترة بعد عام ١٩٦٦ . تبلغ حصة الصناعة من الدخل الاهلي ١٤ ـ ١٨ في المئة . وقد ارتفعت رؤوس الاموال الموظفة فيها من ٩٨٧ مليون ليرة عام ١٩٦٦ الى ١٢٣٤ مليون عام ١٩٧٠ . وما من شك في أن هذه الزيادة تسير بوتيرة متسارعة خلال السنوات الثلاث الاخيرة . كما ارتفع عدد العمال من ٦٠ الف عامل الى حوالي ٨٠ الفا في الفترة ذاتها (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) ولعل أبرز نمو هو في مجال الصادرات . فقد قفزت الصادرات الصناعية حوالي أربعة أضعاف منذ ١٩٦٦ (من ٦٩ مليون الى ٢٦٢ مليون) تاتي في طليعتها المواد الغذائية والانسجة والكيماويات والمنتجات المعدنية .

اتجاهات النمو الصناعي في الفترة الاخيرة

ان ابرز سمة لهذا النمو الصناعي هي تزايد سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية عليه . مثلما حلت أزمة القطاع المصرفي باستملاك رؤوس الاموال الاجنبية للعديد من المصارف المحلية وهجرة الودائع الى المصارف الاجنبية (التي باتت تسيطر على ٦٠ في المئة من مجموع الودائع) كذلك فان نمو القطاع الصناعي في السنوات الاخيرة يسير نحو تمكين سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية عليه . وتتم هذه السيطرة بالاشكال التالية :

أولا : اتجاه رؤوس الاموال الاجنبية الى السيطرة على الفروع الصناعية القائمة ، أو تكرار الصناعات القائمة ، بدل التوظيف في فتح صناعات جديدة .

ثانيا : ان التسليفات الممنوحة للشركات الاجنبية تاتي في معظمها من ودائع المصارف الاجنبية العاملة في لبنان وليست عملية تصدير لرؤوس الاموال من البلدان الرأسمالية الصناعية الى لبنان . أي ان المصارف الاجنبية التي ترفض التسليف الطويل الاجل لارباب العمل المحليين ، بحجة ايلائها الاولوية للقروض التجارية القصيرة الاجل ، لا تتردد اطلاقا في منح السلفات والقروض للشركات الاجنبية لفتح صناعات في لبنان أو السيطرة على الصناعات القائمة .

ثالثا : سابقا ، كانت فروع باكملها من الصناعات اللبنانية تنشأ على يد المستوردين اللبنانيين للسلع الاجنبية ، الذين يتحولون الى الانتاج الصناعي التحويلي في معظمه) للافادة من رخص اليد العاملة اللبنانية ومن التسهيلات الممنوحة للمنتجات الصناعية اللبنانية في السوق العربية . ويبدو أن اتجاه الشركات الاحتكارية الان هو نحو الاشراف المباشر على فتح المصانع دون الحاجة الى الوكلاء اللبنانيين .

رابعا : الصناعات الجديدة ، القائمة على رؤوس الاموال الاجنبية ، تنافس الانتاج الصناعي اللبناني في أسواقه نفسها ، بدلا من فتح أسواق جديدة لها .

اذن فالسيطرة المتزايدة لرؤوس الاموال الاجنبية على الصناعة اللبنانية ، عبر القطاع المصرفي ، والتخلي المتزايد للاحتكارات الصناعية الاجنبية عن الوكلاء الصناعيين اللبنانيين ، وانتقال هذه الاحتكارات الى منافسة الصناعة المحلية في أسواقها نفسها في المنطقة العربية ـ تشكل أبرز سمات النمو الصناعي اللبناني في الفترة الاخيرة . ما معنى ذلك ؟ انه يعني الامور التالية :

ـ ان الودائع في فروع المصارف الاجنبية في لبنان ليست فقط رؤس اموال لا تساهم في تنميته ، وانما هي أيضا رؤوس اموال توظف في سبيل اعاقة نمو صناعته المحلية واخضاعها للاحتكارات الصناعية الدولية ..

ـ ان الاستثمارات الوطنية في الصناعة اللبنانية عندما تعتمد على ودائع فروع المصارف الاجنبية في لبنان توفر على نفسها تصدير رؤوس الاموال من البلدان الصناعية المتقدمة لكنها في المقابل لا تواجه أي قيد على اعادة تصدير الارباح الى تلك البلدان . فتساهم بالتالي ، على حساب الجماهير اللبنانية والعربية ، في حل الازمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي (وعلى الاخص أزمة الدولار وميزان المدفوعات الاميركي) التي تتطلب عودة رؤوس الاموال الى أقطار أوروبا وأميركا .

ـ ان رؤوس الاموال الاجنبية ، اذ تعمد الى السيطرة على صناعات قائمة اصلا او تكرار الفروع الصناعية العاملة ، فهي بذلك توفر على نفسها أكلاف انشاء صناعات جديدة أو هي تتكبد أكلاف تأسيس صناعات جديدة في مجالات مضمونة .

ان كافة سمات ونتائج ودلالات النمو الصناعي في الاونة الاخيرة تجسم وتضخم السمة الرئيسية للصناعة اللبنانية ، وهي غلبة الطابع التحويلي ـ الوسيط عليها القائم على توفير أكلاف الانتاج على الاحتكارات العالمية ، بالاعتماد على اليد العاملة اللبنانية والعربية الرخيصة وتسويق منتجاتها الى السوق العربية بهوية « لبنانية » . ومن جهة ثانية ، فان نمو الرأسمالية الصناعية في لبنان ، في ظل هيمنة البرجوازية المصرفية ـ التجارية التابعة للاستعمار الجديد ، لا يحول دون نشوء التعارضات بين الصناعيين والتجار ولا بين الصناعة المحلية والاحتكارات الصناعية الاجنبية، لكنه يحل هذه التعارضات باستمرار لمصلحة الرأسمالية المصرفية ـ التجارية ورؤوس الاموال الاجنبية .

التعارض بين الصناعيين والتجار

لا شك في أن نمو القطاع الصناعي يزيد من نقاط الاحتكاك بين الصناعيين والتجار وتتمحور هذه النقاط بالدرجة الاولى حول قضية الحماية الجمركية . وقد تفجرت في حالتين خلال العامين الماضيين : اضراب التجار ضد المرسوم ١٩٤٣ (وما تلاه من تنافس لائحتي الصناعيين والتجار في انتخابات غرفة التجارة والصناعة) ومعارضة التجار انشاء وزارة للصناعة . وفي كلا الحالين ، حلت التعارضات ، رغم ما قدم للصناعيين من تنازلات ، بما يضمن مصلحة التجار .

بالنسبة للمرسوم ١٩٤٣ ، تنازلت السلطة عنه تحت ضغط اضراب التجار . واذا كانت قد فرضت عددا من الاجازات المسبقة على عدد من السلع ، الا انها سرعان ما أخذت تلغيها تدريجيا دون معارضة واضحة من جانب الصناعيين .

ولعل تصريحا اخيرا لفكتور قصير ـ رئيس جمعية التجار ـ (في محلق « الصياد » عن الصناعة) سيعطي فكرة واضحة عن حدود التعارض حول مسألة الحماية الجمركية . يعلن القصار ان التجار لا يعارضون الحماية الجمركية بالمطلق ، وهم يرتضون بوضع رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة بنسب تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المئة . لكنهم يعارضون فرض رسوم جمركية تصل الى حد المئة في المئة .

شكل تأسيس وزارة الصناعة ، ولا شك ، تنازلا للصناعيين ولمطالبتهم الدائمة بصدد حماية الصناعة وتشجيعها والتخطيط لها . الا ان حدود هذا المكسب تبدو واضحة كل الوضوح من خلال تقييم تجربة اول وزير للصناعة ـ بيار حلو . في حديث اخير الى صحيفة « الاوريان ـ لوجور » يعلن بيار حلو (وهو بالمناسبة صناعي كبير) ان الاحتكارات هي بلوة النظام ، وهي في امتداداتها داخل السلطة ، حرمته من فرصة التخطيط والتشجيع للقطاع الصناعي .

ويورد في هذا السبيل مثالين بارزين يرتبط كلاهما برؤوس الاموال الاجنبية . فقد مورست ضغوط على الحكم لرفض منح رخص جديدة لاستثمار المياه المعدنية حفاظا على الموقع الاحتكاري الذي تحتله شركة مياه « الصحة » في عين زحلتا (بالشراكة مع شركة « فيتيل الفرنسية ») كذلك لا تزال الضغوط تمارس من اجل رفض الترخيص لمعمل جديد للترابة في سبلين (الشوف) بحجة ان الشركتين العاملتين حاليا تنتجان حاجة لبنان من الترابة (٤٠٠ الف طن سنويا) . هذا مع العلم ان قرارا صدر مؤخرا يجيز لهاتين الشركتين (المرتبطتين برؤوس اموال سويسرية والمانية) برفع انتاجهما الى مليار طن سنويا .!

التعارض بين الصناعة المحلية ورؤوس الأموال الاجنبية

ولا شك ايضا في ان الاتجاهات العامة لنمو الصناعة اللبنانية ، خلال الاعوام الاخيرة تزيد من التعارض بين الصناعة المحلية ورؤوس الاموال الصناعية الاجنبية . ذلك ان رؤوس اموال لبنانية انتقلت للتوظيف في الصناعة خلال الاعوام الاخيرة كما توسعت بعض الصناعات المحلية بفضل الطلب المتزايد على منتجاتها . هنا تقدم لنا مذكرة بطرس الخوري ـ رئيس جمعية الصناعيين ـ النموذج الواضح لاتجاهات حل هذا التعارض .

يحتج بطرس الخوري ، في مذكرته الى وزير الاقتصاد (مطلع الشهر الجاري) على بعض نتائج « اقبال رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في المشاريع الصناعية اللبنانية » : تقليص رأس المال المتوافر للبنانيين للتوظيف الطويل الاجل في الصناعة ، السيطرة على صناعات قائمة او تكرارها بدل فتح مجالات صناعية جديدة ، الاستغناء عن الوكلاء الصناعيين اللبنانيين ، منافسة الصناعات الاجنبية في لبنان للصناعة المحلية على الاسواق ...

غير ان الخط الذي يربط تذمرات جمعية الصناعيين ينم بوضوح عن نوع التعارض القائم بين الصناعة اللبنانية ورؤوس الاموال الصناعية الاجنبية . فهو يطالب بتوسيع مجال التسليف الطويل الاجل (في قطاع مصرفي يشكل التصريف القصير الاجل ٥٤ بالمئة من تسليفاته بسبب نوع الودائع فيه) ، ويطالب رؤوس الاموال الاجنبية ـ التي لا يضع شك في اهمية دورها او شرعية عملها ـ بأن تستمر في استخدام مستوردي سلعها انفسهم الى منتجين لهذه السلع بهويات لبنانية ، وببناء صناعات جديدة وفتح أسواق جديدة ...

اي ان الشريك الصناعي اللبناني يطالب الاحتكارات الصناعية الاجنبية بعدم منافسته على التسليفات الطويلة الاجل من المصارف العاملة في لبنان ، وفتح الاسواق الجديدة والفروع الصناعية الجديدة والابقاء على دور الوساطة الصناعي اللبناني (بدل الاتجاه نحو الغائه وتوفير اكلاف الوساطة على الاحتكارات الاجنبية) . لكن هذه المطالب تلتقي على جهل عميق بطبيعة رؤوس الاموال الاجنبية الموظفة في الصناعة والقوانين التي تسيرها . لماذا مثلا تصدر الاحتكارات الصناعية رؤوس اموالها الى لبنان ، طالما ان فيه مصارف اجنبية مستعدة لتسليفها ؟ وكيف يسعها الامتناع عن منافسة الصناعة المحلية ومنطق المنافسة هو القانون الذي يحكم الرأسمالية ؟ ولماذا تتكبد رؤوس الاموال الاجنبية اكلاف وسيط صناعي لبناني عندما تستطيع الاستغناء عن خدماته ؟

ان ما يطالب به بطرس الخوري هو تحول جذري في صلة الرأسمالية الامبريالية بفروع الانتاج في بلد تابع . هكذا وبكل بساطة .

وليست المطالب التي يرفعها الى الحكومة باكثر فاعلية . تسجيل الصناعة باسم لبنانيين وتحديد نسبة معينة من اللبنانيين في مجالس الادارة هو وسيلة لفرض وساطة ارباب العمل الصناعيين على الاحتكارات الاجنبية . واشراف ابناء البلاد على ادارة المصانع والشركات تقابله شروط اي استثمار صناعي اجنبي على بلد متخلف وتابع : فرض الخبرات والالات والمعدات الاجنبية . اشتراط اكثرية رأس مال محلية في الشركات الصناعية يعني وضع قيود على استثمار رؤوس الاموال الاجنبية نفسها .

ان اتجاهات نمو الرأسمالية الصناعية ، منذ ازمة انترا ، تسير ، كما بينا اعلاه نحو احكام سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على الصناعة المحلية ، ومنافستها في السوق ، والاستغناء المتزايد عن دورها كوكيل للاحتكارات الاجنبية العالمية . وفي محاولاتها الرد على هذه النتائج ، تسعى الصناعة المحلية الى مطالبة رؤوس الاموال الاجنبية بقبول شراكة متكافئة معها (هي شراكة مستحيلة حتما بين احتكارات امبريالية ورأسمالية تابعة) ، والمحافظة على دور الصناعة المحلية كوسيط ووكيل لرؤوس الاموال الاجنبية . وهنا يكمن كل مأزق النمو الصناعي اللبناني : انه ينمو في ظل هيمنة الرأسمالية المصرفية ـ التجارية التابعة للاستعمار الجديد ، وعلى قاعدة هيمنة رؤوس الاموال الاجنبية المتزايد على مرافق الاقتصاد اللبناني ، فيأتي حل التعارضات الناشئة عن هذا النمو لصالح المصالح الاستعمارية بالدرجة الاولى .

رؤساء الهيئات الاقتصادية يستمعون الى آراء ممثلي القطاعات ويبدو من اليمين : جان بيار ساره ، جوزف جعجع ، فؤاد نجار ، فكتور قصير ، عدنان القصار ، بطرس الخوري .

الشيخ بطرس الخوري

عدنان القصار .

فكتور قصير .

عشرة موضوعات حول مشاريع الزيات وبورقيبة والملك حسين

- اين تقف اسرائيل واميركا من حقوق الشعب الفلسطيني وقضاياه .
- الشعب الفلسطيني يناضل لدحر نظرية حلول اي شعب مكان شعب آخر .
- سياسة التنازلات والطريق المسدود .

١ — ان طرح مسألة الدولة الفلسطينية في العديد من العواصم العربية والعالمية ، وفي هذه المرحلة ، يعني ، بشكل محدد ، طرح قضية الشعب الفلسطيني على بساط البحث. ولم يكن ممكنا طرح قضية شعب فلسطين بهذا الالحاح ، لولا الثورة الفلسطينية المسلحة .. الامر الذي ادى الى حضور شعب فلسطين وطنيا وعربيا ودوليا ، وتأكيد وجوده ووجود قضيته القومية المعلقة .

قبل عام ١٩٦٧ جرت عملية طمس كاملة ومدروسة لقضية الشعب الفلسطيني ، وصودرت هويته الوطنية المتميزة بسياسة الاقتلاع والتبديد القومي او بسياسة الضم والالحاق على يد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني (دولة اسرائيل) والامبريالية ، وعلى يد الاوضاع العربية الرسمية من جهة ثانية ، بدءا من ضم والحاق اجزاء من فلسطين بشرق الاردن وانتهاء بمصادرة الشخصية الوطنية المتميزة وحركة التحرر الوطني الفلسطيني بالقمع المباشر وغير المباشر .

وفعلا حجبت هذه القوى شعب فلسطين وراء جدران كثيفة على امتداد ٤٨ — ٦٧ ، وجرت طيلة هذه السنوات محاولات محمومة لتذويب هذا الشعب واستيعابه ، واقتلاع جذوره القومية المتميزة. وكادت تتحول قضية الشعب الفلسطيني الى مسألة مجموعات من اللاجئين المتناثرة في اقطار الشتات (الشقيقة والاجنبية) . ولكن حمله السلاح بشكل جماهيري بعد هزيمة ٦٧ ، وصمود ثورته لكل محاولات التطويق والابادة التي قامت بها الرجعيات العربية والامبريالية ، والصمود بوجه عمليات القمع والابتلاع الصهيونية من مواقع الالتزام بالثورة والتحرير الوطني .. كل هذا فرض الحضور الوطني المباشر للشعب وجعل جميع الاطراف بلا استثناء محليا وعربيا ودوليا تنتهي الى الاقرار بوجود الشعب الفلسطيني وحضوره في الصراع الناشب في المنطقة . كما اقتنعت هذه الاطراف بان ليس هناك من حل « مستقر وثابت » للصراع العربي — الاسرائيلي الامبريالي بمعزل عن حل « مشكلة » الشعب الفلسطيني .

٢ — ثبت بشكل ملموس ان تأكيد وابراز الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في ترابه الوطني وتقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه تم من خلال حملة السلاح وصراعه المتواصل ضد معسكر اعداء هذه الحقوق .

وجميع اطروحات الزيات ، بورقيبة ، المملكة الرجعية المتحدة تؤكد مسالتين مركزيتين : الاولى حضور الشعب الفلسطيني الذي اثبت وجوده بقوة السلاح . والثانية : محاولة التحايل على الثورة والشعب بحثا عن فريق فلسطيني مستعد للمشاركة بمسلسل التنازلات الوطنية والقومية بما يؤدي الى تسهيل عملية ضرب الثورة وشق وحدة الشعب والتفافه حول الثورة المسلحة .

٣ — ان اطروحات الزيات في مجلس الامن عن « الدولة الفلسطينية » « وحقوق الامة الفلسطينية حسب قرارات عام ٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية » ، تأتي في ظل اختلال موازين القوى لصالح اسرائيل والامبريالية والرجعيات العربية .

وقد بدأ هذا الاختلال يتسع منذ الموافقة على مناورة روجرز ومرحلة التنازلات المتتالية منذ ذلك التاريخ (تموز ٧٠) حتى الان . وفي ظل هذا الاختلال تصبح مطالبة اسرائيل بالعودة الى حدود التقسيم عام ٤٧ مسألة هزلية اذا حاكمنا الامور من زاوية « النوايا الحسنة » !.. فاختلال ميزان القوى الراهن يدفع اسرائيل والامبريالية الى متابعة كل منهما برنامجه الخاص بجانب البرنامج المشترك لفرض الحل الاستسلامي الامريكي — الاسرائيلي ومن بنوده الاعتراف باسرائيل موسعة لا تعود الى حدود ٥ حزيران ٦٧ .

ولهذا فان المدلولات العملية لاطروحات الزيات في الظروف الراهنة هي التالية :

● استعداد القاهرة لحصر الصراع ضمن حدود المسؤولية الاقليمية . والبحث في الحل الثنائي المصري — الاسرائيلي على قاعدة حدود مصر الدولية عام ٤٨ كما جاء بمذكرة يارينغ (شباط ٧١) .

● تقديم تنازل جديد لصالح اسرائيل وامريكا من خلال التلويح بالدولة الفلسطينية على جزء من ارض فلسطين ، مقابل مشاركة فلسطينية « ما » بصفقة التسوية الاستسلامية .

● ومن خلال التلويح بالدولة الفلسطينية أيضا ، يتم البحث عن بديل للمقاومة الفلسطينية ترضى عنه امريكا واسرائيل ، وهذا ما سيقود الى « فلسطنة » الصراع على قاعدة ضرب الفلسطينيين بالفلسطينيين ، « وتعريبه » على قاعدة دفع الدول العربية لمتابعة ضرب الثورة الفلسطينية ، اما بفعل اصطناع فريق اخر يزعم تمثيل شعب فلسطين تحت راية حكومة مؤقتة مثلا يقبل بالدخول الى حلبة التنازلات او ضرب الثورة لانها تقف عقبة بارزة في طريق الحلول المزعومة.

● محاولة بث البلبلة في صفوف الثورة ، ودفع فصائلها للدخول في صراع فيما بينها حول قضية وهمية من جهة ودخولها في صراعات عربية توسع رقعة معارك الثورة لتشتيت قواها واضعافها .

٤ — ان اطروحات بورقيبة ليست جديدة فقد سبق ان طرحها اثناء جولته المشرقية عام ١٩٦٥ عندما جاء داعيا للاعتراف باسرائيل والصلح معها .

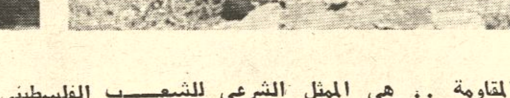
ولكن اندحار دعوته على يد حركة التحرر الوطني العربية انذاك ، دفعه الى لملمة اوراقه والانطواء عليها ، ليعود الان الى طرحها مستغلا ظروف هزيمة ٦٧ وما تلاها ويضيف على دعوته القديمة تغيير عنوان الاردن بفلسطين ليكون مع الاراضي التي يقترح بورقيبة انسحاب اسرائيل عنها « وطنا للفلسطينيين يحل مشكلة الشعب الفلسطيني » .

ان بورقيبة في اطروحاته لا يكتفي بالقفز عن حقوق الشعب الفلسطيني بترابه الوطني وتقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه ، ولا يكتفي بدعوة الدول العربية وشعب فلسطين الى الصلح والاعتراف باسرائيل والتعايش معها ، بل فوق هذا كله يريد دفع الشعب الاردني للدخول في صراع مع الشعب الفلسطيني حول شرق الاردن ، وهذا ما يقدم لحكام عمان اوراق جديدة لاستعداء الشعب الاردني على شقيقه الفلسطيني مع مواصلة عملية القمع الدموية والسياسية التي ينتهجها حكام عمان ضد شعب فلسطين وادعاء تمثيله لعقد الصفقات مع الامبريالية واسرائيل على حساب حقوقه الوطنية المتميزة .

ان اطروحات بورقيبة تصب في طاحونة السياسة الامريكية تجاه ازمة الصراع العربي — الاسرائيلي وتجاه قضية الشعب الفلسطيني ، كما يعطي حكام عمان اسلحة سياسية اضافية لمتابعة نهج قمع شعب فلسطين ومصادرة حقوقه وادعاء تمثيله ، رغم مظاهر الصراع الكلامي والقطيعة الدبلوماسية بين تونس وعمان .

ان شعب فلسطين وثورته يناضل من اجل تحرير وطنه وضد حلول استعمار استيطاني مكانه في وطنه ، ولذا يقف نقيض اراء بورقيبة « في حل مشكلة اي شعب على حساب شعب اخر » ، والسياسة الوطنية في دحر اطروحات بورقيبة تتم على قاعدة النضال المشترك بين الشعبين الفلسطيني والاردني ضد الاحتلال الصهيوني والامبريالية والحكم العميل في عمان ، وضمن اطار تحرير الاراضي المحتلة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه .

٥ — ان موقف حكام عمان يلتقي مع بورقيبة كليا في الدعوة لعقد صلح استسلامي مع اسرائيل والاعتراف بها ، بل والاستعداد للتنازل عن اراض فلسطينية يتم الحاقها بدولة اسرائيل (القدس وتعديلات كبيرة اخرى) .



المقاومة .. هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني

وهذا ما أعلن عنه حكام عمان مرارا بعد ايلول ٧٠ واخر الاعلانات ما اورده رئيس حكومة حسين عن استعداد « الاردن » لتعديلات لصالح اسرائيل . وعلى درب الاستسلام قطع حكام عمان شوطا عميقا من ايلول ٧٠ حتى الان .

ان نقطة التعارض مع بورقيبة هي في اصرار حكام عمان على التحكم بشعب فلسطين ومصادرة كل حقوقه الوطنية المميزة وادعاء تمثيله وتقرير مصيره ومصير الاراضي الفلسطينية المحتلة قبل وبعد ١٩٦٧ ، وهذا ما ارادته وتريده اسرائيل والامبرياليه من حكام عمان . وانتزاع شعب فلسطين حقه في ادارة صراعه مع العدو الصهيوني وتقرير مصيره يفقد حكام عمان « الدجاجة الفلسطينية التي تبيض له ذهبا » فالاسلحة والاموال الامبريالية تنصب عليهم لمتابعة سياسة قمع شعب فلسطين ومطاردة حركته الوطنية ومصادرة شخصيته الوطنية المتميزة . والاموال العربية تنصب على عمان تحت راية الصمود بينما يوظفها حكام عمان بذات الاتجاه ومن اجل ان يبقى الاردن واحة امان خلفية لاسرائيل وقلعة للامبريالية في المنطقة العربية .

ومن اجل هذا شنت الرجعية الهاشمية حملات التطويق والتصفية على الثورة كمدخل لقمع ارادة شعب فلسطين في الضفة الشرقية ، ووضع جماهير الاراضي المحتلة بين مطرقة اسرائيل وسندان الرجعية في عمان . وهذا كله لمحاولة فرض حكام عمان من جديد أوصياء على مصير شعب فلسطين واراضيه المحتلة ونوابا عنه بالقوة والقمع في تقرير مصيره ومصير ترابه الوطني .

ولكن صمود حركة المقاومة والتفاف الجماهير الفلسطينية حولها داخل الاراضي المحتلة وخارجها ، دفع السلطة الاردنية بعد ان قوبلت حملاتها الدموية بملاحم بطولية (ايلول ٧٠) الى تقديم مذكرة الملك حسين الى الرؤساء والملوك العرب في تشرين ثاني ٧٠ مطالبا بعقد مؤتمر قمة باسرع وقت للبت بمشروع دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وجاء هذا الطرح بمثابة تنازل « جزئي » عن ادعاءات الرجعية الهاشمية تمثيل شعب فلسطين ... وبعد ان تم للملك حسين تصفية حركة الثورة الفلسطينية في تموز ١٩٧١ سارع الى محاولة احكام قبضته على شعب فلسطين من جديد فطرح مشروع المملكة المتحدة بقطرين فلسطيني واردني (اذار ٧٢) وبعد شهرين تقريبا من رسالة نيكسون حول القضايا العالمية (٩ كانون ثاني ٧٢) التي تحدث فيها عن « وطن ما للفلسطينيين » . ويؤكد هذا المشروع ايضا ان الرجعية الهاشمية تحاول تقديم رشوة جزئية للشعب الفلسطيني تضمن لها بالنتيجة ادعاء تمثيل شعب فلسطين وتقرير مصيره ومصير تراب وطنه .

ان التقاء عمان — تونس على الحل الامريكي لقضية الشعب الفلسطيني هو التقاء كامل ، ولكن التعارض ناشىء عن المصالح الخاصة للرجعية الهاشمية وبقاء « الدجاجة التي تبيض لها ذهبا » في قبضة يدها .

٦ — ان اسرائيل تنطلق من العداء المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، ولن تسلم باي من هذه الحقوق ، طالما ميزان القوى في صالحها وصالح الامبريالية .

ولهذا تعلن جولدا مائير « لا مكان بين البحر والصحراء الا لدولتين » ويعلن ديان في ٢٧ حزيران ١٩٧٣ « ان فلسطين كانت في الماضي ، جزء منها صار اسرائيل والجزء الاخر الاردن » .. ويعلن ابا ايبان في الكنيست الاسرائيلية وفي ١٨ تموز ٧٣ تحديدا ليس هناك وجود لشعب فلسطيني، فاغلبيته اصبح اردنيا ، واي حديث عن حقوق خاصة للفلسطينيين كلام لا معنى له».

ان غزل دولة اسرائيل مع الرجعية الهاشمية صارخ ، وعلى حد قول جوزف تكواه مندوب اسرائيل في الامم المتحدة وفي معرض رده على اقتراح الزيات « ان مشكلة الفلسطينيين يمكن حلها ضمن مشروع المملكة الهاشمية » .

ان اسرائيل ليس في قاموس سياستها تجاه الشعب الفلسطيني سوى مزيد من الاقتلاع والتبديد ، ومزيد من الضم والالحاق للاراضي الفلسطينية ، والباقي تتكفل به الرجعية الهاشمية ضمن اطار طمس الهوية الوطنية ومصادرة حقوق شعب فلسطين القومية ، وتحويل القضية الى مجموعات متناثرة من اللاجئين في الاقطار العربية عليها « ان تستوعبهم » على حد تعبير ديان (٢٧ حزيران ٧٣) .

٧ — ان الدبلوماسية الامريكية رددت اكثر من مرة عبارات « الاخذ بعين الاعتبار مشكلة الشعب الفلسطيني » « والفلسطينيون لا زالوا يبحثون عن وطن ما » واخيرا في بيان بريجنيف — نيكسون « الاعتراف بالمصالح الشرعية للشعب الفلسطيني » .

وواضح ان امريكا لا تعترف « بحقوق وطنية » للشعب الفلسطيني (اي حقه في وطنه وتقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه) ، وتقف عند حدود وجود « مشكلة » «ومصالح شرعية » من المفيد البحث عن حلول لها .

ان حدود الموقف الامريكي هذا ، يتطلب ملاحظة الفارق الكبير بين تسليم امريكا « بمصالح للشعب الفلسطيني» وبين الحلول الامريكية لقضية هذا الشعب . فالحلول المطروحة هي من خلال مشروع « المملكة المتحدة » كما هو واضح حتى الان برغم « بالون الاختبار البورقيبي » وقد كان روجرز واضحا في التعبير عن سياسة امريكا كما طرح بوتفليقه نتيجة مباحثاته معه على مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب بالكويت في ١٥ — ١١ — ٧٢ . عندما اكد ان « مشكلة الشعب الفلسطيني يتم حلها ضمن مشروع المملكة المتحدة » .

ان الامبريالية حريصة على الاحتفاظ بالاردن قلعة للثورة المضادة ، تماما كحرص اسرائيل على بقاء الجبهة الشرقية واحة امان لها واداة مصادرة وقمع للحقوق القومية لشعب فلسطين وحركة تحرره الوطنية المتميزة .

٨ — ان تصريحات بوتفليقه في باريس والداعية « الى مفاوضات بين المقاومة واسرائيل من اجل دولة فلسطينية موحدة على ارض فلسطين تتعايش فيها الطوائف والاجناس ... » تأتي في سياق مرحلة ميزان القوى فيها لا زال في صالح اسرائيل والامبريالية ، حيث تقف اسرائيل في موقع انتهاج سياسة الضم والالحاق للاراضي الفلسطينية والاقتلاع والتبديد للسكان الفلسطينيين في المناطق الذي يجري الحاقها بدولة العدو ، وفي موقع العداء المطلق لحقوق شعب فلسطين القومية ... بينما مسلسل التنازلات العربية يتوالى ...

ان تصريحات بوتفليقه اراد بها قطع الطريق على تلاعب بعض الدول العربية بمصير شعب فلسطين وارضه (كما صرحت المصادر الجزائرية فيما بعد) . ولكنه اسقط من حساباته ان استشهاده « بتجربة الجزائر » للتفاوض ، لا يقف معه لا من زاوية خصائص كل من المسالتين ولا من زاوية موازين القوى . ومن هنا تلحق مثل هذه الدعوات ضررا بالغا في اشاعة مناخ من البلبلة في صفوف الثورة والشعب . لان الاستجابة لها ليست واردة نظرا لخصائص القضية الفلسطينية وخصائص دولة اسرائيل .

٩ — ان ارغام الامبريالية واسرائيل على التسليم بحقوق الدول العربية في «الانسحاب» من اراضيها المحتلة ، لا يمكن ان يتم الا بالحاق هزيمة عسكرية باسرائيل (نسبية على الاقل) .. ان طريق التنازلات مهما تراكمت فستكون نتيجته المزيد من التنازلات لصالح معسكر الاعداء وعلى كافة الاصعدة .

ومشاريع الزيات ، بورقيبة ، حسين على رغم ما بينها من تعارضات الا انها تمثل تنازلات على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومن مواقع متباينة .

١٠ — ان الثورة الفلسطينية هي الممثلة الشرعية لشعب فلسطين وحقوقه القومية .

والصراع من اجل حماية حقوق شعب فلسطين وتحرير الاراضي المحتلة يكون بمراكمة قوى حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية على درب احداث انقلاب في ميزان القوى على المدى القريب والمتوسط لالحاق الهزيمة باسرائيل ، اما اطروحات التنازلات الجارية فانها لن تقود الا لكوارث وطنية وقومية جديدة .

ان تمسك الشعب الفلسطيني بسلاحه وبناء الجبهة الوطنية المتحدة بين فصائل الثورة هو سبيل ردع المساومات على حساب حقوقه الوطنية ، وانتزاع كامل حقه في متابعة الصراع مع العدو وصولا لتقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه .

على صعيد الساحة الاردنية فان شعب فلسطين يناضل ضد الاحتلال والرجعية الهاشمية بالتضامن الاخوي مع الشعب الاردني الشقيق وعلى اساس المساواة الاقليمية الكاملة وحق كل من الشعبين في المحافظة على هويته الوطنية المتميزة ، بما يمكن شعب فلسطين من مواصلة كفاحه ضد العدو الصهيوني وتقرير مصير بنفسه وبما يجعل من الساحة الاردنية (شرق الاردن) قاعدة لنضال الشعبين المشترك ضد الامبريالية والصهيونية ومن اجل التقدم .

اليمن الشمالي

الجبهة الرجعية المتحدة وخطط تصفية الثورة

الرسالة الثالثة من صنعاء ❋

□ لمحة تاريخية سريعة

عاش اليمن الشمالي على امتداد قرون طويلة في حالة من العزلة الشديدة ، بل وشبه الكاملة عن العالم وحركة تطوره ، واية محاولة للتغيير الداخلي او الانفتاح على العالم المجاور كانت تقابل بأقسى درجات القمع والعزلة على يد حكم الاقطاع الامامي الذي مثل اكثر انواع «الاستبداد الشرقي» فظاظة . وامام التدهور المتزايد للانتاج وركود وتيرة تطور وسائله ، اخذت اعداد كبيرة من اليمنيين في الهجرة ، وخاصة الى جنوب شرق اسيا وشمال شرق افريقيا منذ بضعة قرون . وقد تنبه حكم الامامة الى نسمات الافكار الحديثة التي يمكن ان تصل على اكتاف المهاجرين ، فأصدر موسومه الشهير في العشرينات من هذا القرن بمنع الهجرة « حفاظا على امن البلاد والعادات والتقاليد اليمنية الاصيلة » . وفعلا فقد تشكلت نواة المعارضة الحديثة خارج حدود يمن الامامة ، ثم بدأت تتسرب الى الداخل على يد الطلبة والمهاجرين والبعثات العسكرية العائدة للوطن، وقمعت الامامة اية تحركات بقطع الرؤوس على بوابة صنعاء ، وساندت السعودية حكم ظلام القرون الوسطى . ثم تصفية انتفاضات الاربعينات والخمسينات من هذا القرن التي حاولت فك العزلة عن البلاد .

وطبيعي ان يطبع حكم الامامة الدولة والمجتمع بطابعه ، من حيث درجة التخلف التي لا تصدق ، او من حيث رفض اية عملية تحديث في البلاد بما فيها حتى تشكيل دولة مركزية موحدة توحد عمليات القمع في البلاد، فقد استعاضت الامامة عن الادارة الموحدة بالادارة الملكية الشخصية والقبلية ، كما استعاضت عن الجيش الموحد بجيوش زعماء الاقطاع الذين كان الامام على رأسهم .

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢

هكذا كانت الحالة عشية ثورة ٢٦ سبتمبر التي جاءت تعبيرا عن القوى الحديثة النامية في المجتمع ، وتمثل طموحها الوطني والديمقراطي في توحيد البلد وتحديثه ، وتستجيب لنداء الشعب وامنيته للارتباط بالعصور الحديثة . وقد كان واضحا ان نسبة ميزان القوى بين « القديم والحديث » مختل بشكل بارز لصالح الامامة والاقطاع وشيوخ القبائل والجار السعودي حليفه القديم . فجاءت المساندة المصرية للقوى الوطنية الحديثة لتلعب دورا متقدما في تعديل نسبة ميزان القوى لصالح القوى الحديثة وحماية الثورة . ولكن قوى الظلام الاقطاعية الامامية والسعودية اصرت على اعادة عجلة التاريخ الى الوراء ، ومن هنا فرضت صراع «السلاح والذهب » على الجمهورية منذ الدقيقة الاولى، وعلى امتداد ست سنوات . ولكن الجمهورية صمدت امام العدوان الخارجي ببسالة القوى الحديثة الوطنية والمساعدة المصرية ، بينما تعطلت عملية تحديث البلاد وتوحيدها ..وكانت هذه العملية تتطلب تصفية الاقطاع وبناء دولة مركزية موحدة ، ولكن « الاقطاع الجمهوري » ومشائخه وقف امام هذه المهمة التاريخية معترضا ، مما حول الصراع بينه وبين القوى الجديدة البورجوازية والعمالية والضباط الوطنيين .. فقد حاول الاقطاع الجمهوري بعد ان تحالف معها ، ان يزيحها عن السلطة ليستولي هو عليها ، وفعلا عمل على تنظيم نفسه والاعداد للاستيلاء على السلطة في مؤتمرات « خمر » و « عمران » التي قررت شن سياسة هجومية ضد « القوى الحديثة » ..

هزيمة حزيران ... وانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٨

فتحت هزيمه حزيران ١٩٦٧ ثغرة واسعة في صفوف القوى الحديثة .. ومع رحيل الجيش المصري تربع الاقطاع الجمهوري على قمة السلطة بانقلاب نوفمبر ١٩٦٨ وعقد « مصالحة غير مقدسة » مع السعودية والاقطاع الملكي تحت راية الجمهورية .. وبدأت سياسة « القبضة الحديدية على الشطر الشمالي » ، « واحتضان المرتزقة وشن الحروب العدوانية على اليمن الديمقراطية ». واتخذت هذه السياسة الاشكال البارزة التالية :

●● الانحياز للرجعية السعودية والتحالف مع المحور الايراني — السعودي — القابوسي — الاردني ضد الحركة الوطنية في عموم الجزيرة وخاصة باليمن الديمقراطية والخليج .

●● تطهير أجهزة الدولة من القوى والعناصر الوطنية الديمقراطية لتبقى هذه الاجهزة اداة قمع للقوى الحديثة في المدينة والارياف بالسجون والاعدامات والحملات العسكرية لابادة القرى وقمع الفلاحين الجوعى والعطشى ، وفرض الاتاوات الجماعية ... الخ .

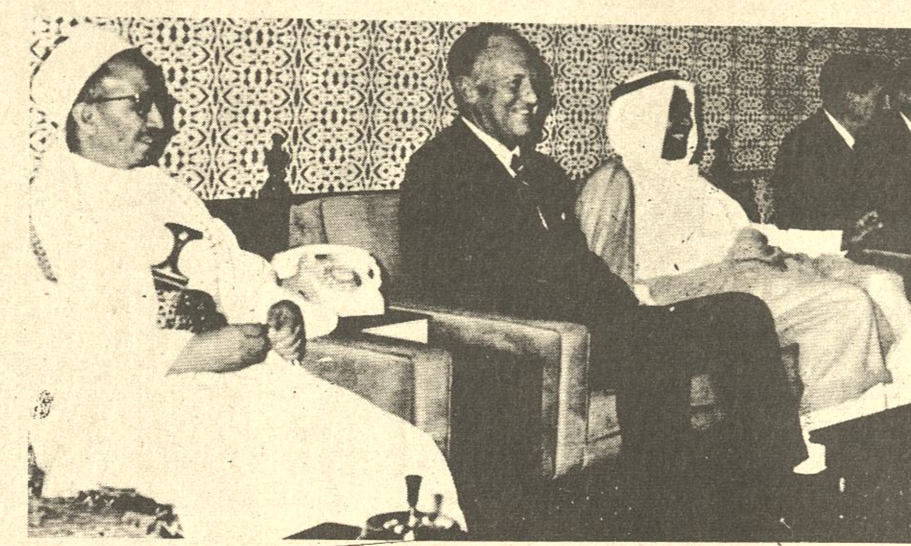
●● تعزيز وتوسيع الجيش النظامي ، وبناء الوية قبلية ، وتشكيل الفرق الخاصة لضرب القوى الحديثة في البلاد .

●● بناء القوات المرتزقة وعلى [illegible] الهاربين في اليمن الديمقراطية ، وباشراف مباشر من السعودية .

●● العداء الاستراتيجي واليومي للثورة في اليمن الديمقراطية بشن الحروب العدوانية وحملات التعبئة والتحريض ضد الثورة ، وكل هذا يستهدف بالنتيجة محاولة ضرب الثورة والحاق الشطر الجنوبي بحكم الرجعية اليمنية .

●● تحويل البلاد الى قاعدة للاستعمار الجديد عامة . وخاصة الامبريالية الاميركية .

وبهذا يدخل اليمن الشمالي في صلب الدور المرسوم له المضاد لكل القوى الوطنية والحديثة في اليمن خاصة والجزيرة عامة ، ومن اجل حماية الانظمة الاقطاعية والمصالح الامبريالية وفي مقدمتها مصادر الطاقة (الذهب الاسود).



القاضي الحجري .. الى جانب روجرز !

وعلى هذا الطريق سارت سلطة الشمال (رغم الصراعات والتناقضات الجزئية بين اجنحتها) بدءا من التحكم بالبلاد وانتهاء بتنظيم الحروب على الجنوب ومرورا بقمع القوى الحديثة والوطنية مجتمعة تارة ، وضرب هذا الفصيل الوطني او ذاك او كلاهما مجتمعين وترك هذا الفصيل او ذاك او كلاهما مجتمعين للخطوة التالية . ولفرض مناخ ارهابي تتوالى وجبات الاعدام للوطنيين تحت شعارات « التخريب والمخربين » التي باتت « لغة » مشتركة بين اسرائيل وحكام الاردن، اليمن الشمالي ، السعودية ، ايران، سلطنة عمان .

اليمن .. والقوى الحديثة والوطنية

على الضفة الاخرى تقف الطبقات الاجتماعية الحديثة (العمال ، الفلاحون البرجوازية الصغيرة والمتوسطة) وفي مقدمتها القوى الوطنية . فقد قاتلت هذه القوى دفاعا عن الشعب والجمهورية ، وقدمت عشرات الاف الضحايا (تقدر ضحايا حرب السعودية — البدر على شعب اليمن بحوالي ١٥٠ الف شهيد !)، وكان صمودها في الدفاع عن صنعاء ودحر حصار السبعين يوما من ابرز ملاحمها البطولية بينما هرب زعماء الاقطاع الجمهوري خارج صنعاء . ورغم كل هذا التاريخ المجيد فلم يشفع لها لدى قوى الاقطاع الذي استولى على السلطة منذ نوفمبر ٦٨ . فأمعن ذبحا وصلبا بقادة وعناصر الحركة الوطنية . وأوغل في زرع الدمار وانهار الدماء في الارياف . فالسلطة الطبقية الرجعية المدججة بالسلاح حتى اسنانها لا تعرف اية قيم انسانية بل مصالحها الانانية والانانية الضيقة فقط ، ولذا اعلنت حربها المتصلة على القوى الحديثة والوطنية من جهة ومن جهة اخرى انتهجت سياسة التفريط بالوطن فعقدت صفقة الرياض بالتنازل عن عسير ونجران وجيزان للسعودية (مارس ٧٣) وتابعت سياسة الانحياز لمعسكر الرجعية السعودية والامبريالية.

ورغم كل هذه المجازر الدموية ومصادرة كافة أشكال الحريات فقد ولدت سياسة الاقطاع [illegible] ردود الافعال الشعبية تمثلت في الامور التالية :

●● المظاهرات الطلابية التي عمت جميع انحاء اليمن الشمالي رفضا لسياسة «القمع والتنازل عن الاراضي اليمنية للسعودية والعداء للثورة في جنوب اليمن » — مارس ، ابريل ٧٣ — .

●● موجة الاستيلاء على بعض السفارات الشمالية في الخارج : القاهرة ، العراق ، الجزائر ، موسكو، براغ ، المانيا الديمقراطية ... الخ .

●● الاستيلاء العام بين صفوف الشعب وتقديره بأن الشمال قد اصبح « منطقة نفوذ سعودية » خاصة وان السعودية قد أقدمت مؤخرا على احتلال أراض يمنية جديدة وصلت في العمق الى ٥٠—٦٠ كلم بالاضافة الى صك التنازل الذي وقعه الحجري عن نجران وجيزان وعسير .

●● انتفاضات الفلاحين في العديد من مناطق البلاد ردا على الحملات العسكرية ورفض دفع الضرائب الباهظة واستنكارا للتعاسة التي يعيشونها والتي طالما نشرت الجوع والعطش والموت جوعا بين صفوفهم .

●● انتقال بعض فصائل العمل الوطني (وتحديدا منظمة المقاومين الثوريين وجيش الشعب الثوري) الى حمل السلاح بجانب القوى الحديثة للرد على العنف الدموي الرجعي بعنف وطني كشكل من اشكال النضال لردع حكم الجاهلية عن الايغال بالجريمة على كافة الاصعدة .

●● ولم تقف ردود الفعل عند حدود القوى الاجتماعية الحديثة والوطنية بل وصلت الى بعض اوساط السلطة ذاتها كما برز من خلال مذكرة اعضاء من مجلس الشورى احتجاجا على اتفاقية الرياض .

القوى الوطنية .. ومصير اليمن الشمالية

واضح مما تقدم الى أين تدفع قوى الاقطاع والتخلف باليمن، والمصير البائس الذي ترسمه الرجعية اليمنية — السعودية للانسان اليمني ... هنا يقع دور القوى الوطنية بخوض معركة انقاذ الوطن والانسان اليمني من قيادات القاضي الحجري وشركاه الذين ينتمون حقا الى العصر الحجري . وهذه العملية الانقاذية الوطنية تتطلب في مقدمة ما تتطلبه وحدة فصائل العمل الوطني بالشمال في جبهة متحدة تاخذ على عاتقها قيادة الطبقات الحديثة في المجتمع ، وتجابه القوى الرجعية السوداء بذات اساليبها ، فاطراف السلطة تتصارع فيما بينها ، ولكنها متحدة في جبهة رجعية لقمع قوى التطور والتقدم . وتستخدم كل اشكال القمع وفي مقدمتها القمع المسلح والمنظم .

ان القوى الوطنية من الطبيعي أن يتواجد بينها تناقضات جزئية وثانوية وهذا ما تستغله الرجعية ببراعة فائقة الان . ولكن هذه التناقضات يجب ان تخضع للتناقض الاساسي مع اعداء الشعب اليمني من رجعيين يمنيين وسعوديين مدعومين من الامبريالية . وكما ان الرجعية متحدة في جبهة متحدة وتضرب القوى الحديثة والوطنية بقبضة متحدة ، فان القوى الوطنية هي الاولى بالوقوف معا في جبهة متحدة لتجابه الرجعية بقبضة متحدة وبذات اساليبها حيث تستخدم الرجعية القمع المسلح والمنظم شكلا رئيسيا في القمع فان المجابهة يجب أن ترتقي الى مستوى ذات الاشكال ، لمخاطبة قوى التخلف باللغة التي تفهمها بل وتجيدها بكفاءة عالية .

ان القوى الوطنية هي المسؤولة امام الشرف الوطني والتاريخ عن مصير الانسان والوطن لانها هي زهرة الوطن وملح ارضها . بينما الاقطاع تنخر المصالح الانانية الذاتية عظامه وما بعده ليكن الطوفان .

حقا لترتفع عاليا في سماء اليمن راية « حماية الجنوب ، تحرير الشمال ، وحدة شطري الاقليم بالاختيار الديمقراطي الطوعي».

السودان

مغزى انتفاضة ١٩ يوليو الديمقراطية

- الحزب الشيوعي السوداني يحدّد في وثيقته الأولى نواحي الضعف والثغرات التي أدت الى هزيمة الانتفاضة -

صادف هذا الاسبوع ذكرى انتفاضة ١٩ تموز — يوليو الديمقراطية في السودان ١٩٧١ والتي انتهت (بعد تدخل عسكري من مصر وليبيا) الى فشل الانتفاضة وقيام الديكتاتورية العسكرية باعدام قادة الحزب الشيوعي السوداني . وبالرغم من الضربة الكبيرة التي تلقاها الحزب فقد استطاع بعد شهور قليلة ان يحدد مواقعه وان يحلل الاحداث التي جرت . فعقدت اللجنة المركزية للحزب دورتها الاولى بعد المجزرة في ايلول — سبتمبر ١٩٧١ . وفيما يلي مقتطفات من تحليل الحزب الشيوعي السوداني لانتفاضة ١٩ يوليو :

ما هي نواحي الضعف والثغرات التي أدت الى هزيمة ١٩ يوليو ؟

التعجل الذي صاحب تنفيذ العملية العسكرية ، والفترة القصيرة التي دامتها السلطة الجديدة ، لم تحجب حقيقة ومضمون ما حدث — ان نجاح انتفاضة الضباط والجنود الاحرار ومساندة الحركة الديمقراطية لهذا النجاح ، واستمرار سلطة ١٩ يوليو لاربعة ايام مجيدة عرضت فيها برنامجا وسياسة وجدت الترحيب من الجماهير وبدأت حركة التأييد تأخذ شكلها الايجابي حتى توجها موكب الخميس ٢٢ يوليو . وكان لموقف سلطة ١٩ يوليو الحاسم والواضح تجاه صيانة الاستقلال وسيادة حكم القانون وتصفية ادوات الارهاب والتجسس اثره الواضح والعميق بين الاوساط الوطنية . وظهر من خلال حركة التأييد وفي حدودها تلك الدور النشط للطبقة العاملة وتفهمها لعمق التغيير الذي حدث .

هناك اسباب وعوامل اصبحت اليوم واضحة جعلت الضباط والجنود الاحرار يقلبون استعدادهم العسكري لتغيير السلطة. ولكن هذا لايشكل وحده الثغرات ونواحي الضعف . فكل محك ثوري تصاحبه نواحي ضعف وثغرات الا انها لا تتحول الى سبب في نسفه وتصفيته الا اذا كانت القوى المضادة التي تستغلها ذات وزن واثر . وهنا نجد ان في داخل البلاد وخلال تلك الايام الاربعة لم تكن لاية قوة القدرة على التحرك بمفردها في ذلك الوقت المبكر ، لولا التآمر والتحريض الخارجي من جانب دول الاتحاد الثلاثي وبصفة خاصة مصر وليبيا وتعاون المخابرات البريطانية معهما .

ومن جهة اخرى تمت العملية العسكرية وثلاثة من قادتها الاساسيين في الجانب العسكري والسياسي خارج البلاد ، بابكر النور ، فاروق عثمان حمد الله ، محمد محجوب عثمان ، واتخذ التدخل والتآمر الخارجي توجيه الضربة الاساسية بعملية اختطاف الطائرة وشل قدرات السلطة في الداخل ، ليس هذا وحسب ، بل ان اختطاف واعتقال رئيس دولة هو في الواقع بمثابة اعلان حرب على السلطة كما هو معروف في العرف الدولي .

يضاف الى كل هذا ان عزلة السلطة القديمة وضعفها وازمتها العميقة جعلت الانتصار العسكري سهلا وخاطفا والتجاوب الشعبي (عدم الاندهاش والاستغراب من ازالتها) عاما وسريعا . وخلق هذا الوضع جوا من التساهل وعدم اليقظة تجاه الوضع العسكري والاجراءات الدقيقة لتأمين السلطة والانتصار الاول . وكانت كل الامكانيات متوفرة للتأمين وسد الثغرات بتسليح فصائل الجماهير الثورية التي تعلمت خلال تجاربها الطويلة اهمية هذا العمل في حماية ظهر تحركاتها ونشاطها . ادى هذا الضعف الى كشف ظهر السلطة وجعل الحركة الثورية تهمل في مراعاة اهم قوانين الدفاع عن الثورة : تأمين انتصاراتها الاولية بلا رحمة او شفقة. وكانت اللجنة المركزية للحزب قد وضعت هذا الواجب في مقدمة الواجبات في خطابها رقم (١١) بعد انتصار الحركة . والدفاع عن السلطة الجديدة وكذا نصح الجماهير وهي تستكمل التغيير الثوري مهددة بخطر المغامرين والانقلابيين في الجيش النظامي . وكان قادة ١٩ يوليو يعلمون تحركات واستعدادات جهتين على الاقل ظلتا تعملان لاحداث انقلاب منذ شهر مايو وان قوات تلك الجهات شبه مستعدة . وليس هنا مكان نشر التفاصيل والحقائق .

تحت ضغط الاحداث والتعجل ، لم يتم تقدير سليم لخطورة الاتحاد الثلاثي — ليس من الناحية السياسية العامة والمعروفة — ولكن من ناحية تدخله العسكري والسياسي وان يصل حد التآمر مع الدوائر البريطانية لقمع الحركة . (ننشر كل المعلومات والحقائق في وثيقة منفصلة) ويمكن تلخيص هذا التدخل في :

دور الكلية العسكرية المصرية بجبل اولياء وقاعدة الطيران المصري في وادي سيدنا ودور الملحق العسكري المصري — الطائرة التي وصلت من القاهرة تحت ستار انها تحمل رسالة من السادات وشخصيات معروفة بقربها وصلتها بالتقدميين في السودان — التعاون بين ليبيا ومصر والمخابرات البريطانية في اختطاف الطائرة — السادات يرسل وزير حربيته مع خالد حسن عباس لليبيا لوضع الخطة العسكرية للتدخل وتعبئة مظليين مصريين وتحضير وتجهيز الطائرات لنقل القوات السودانية من قناة السويس — السماح لخالد حسن عباس بالاتصال بالقوات السودانية في الجبهة وتحريضها وما تبع ذلك من تمرد في صفوفها واحتجاز قسم منها في سجن كوبر بعد وصولها — تصريحات القذافي بانه لن يعترف بالنظام الشيوعي في السودان وفتح بابه للاجئين السودانيين — توجيه من خالد حسن عباس للقوات المسلحة السودانية للتمرد وانه سيعمل بقوات عسكرية — ثم تصريحات السادات بان الاتحاد الثلاثي لن يقف مكتوف اليدين كما ظهر في السودان وتصريحات جلود ان قواتهم استعدت للتدخل الخ الخ .

ولعبت اذاعة لندن وامريكا دورا واضحا ومحددا في تعبئة كل القوى البعيدة والقريبة ضد الخطر الشيوعي في السودان .

اتخذ قادة ١٩ يوليو موقفا متهاونا من عناصر النظام القديم وخاصة مجلس الثورة .

الشهيد عبد الخالق محجوب اثناء محاكمته بعد انتفاضة ١٩ يوليو

ولم يدركوا انهم قد اصبحوا منذ انقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ جسرا للقوة اليمينية والثورة المضادة ومركزا لتجمع القوى المعادية للتقدم والشيوعية وكل القوى الراغبة في تصفية الثورة . وأصبح منبرا للردة وليست قوى الردة سوى منبر تلتف حوله ضد ١٩ يوليو في ايامها الاولى .

واذا كانت ١٩ يوليو قد انفجرت بفرض التصحيح فان واقع الاحداث كان يشير الى انها ما كانت لتحصر نفسها في ذلك الحيز ، بل اصبحت دفعة جديدة للثورة وتغيير ميزان القوى لمصلحة القوى الديمقراطية . كانت حسما للمشكلة الاساسية وهي .. في أي اتجاه تسير الثورة ؟ في اتجاه الطريق غير الرأسمالي ام طريق التبعية والتنمية الرأسمالية ؟ وهي المشكلة التي كانت مطروحة بعد ٢٥ مايو ١٩٦٩ . وظل الصراع دائرا حولها حتى حسمته الطغمة في ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ لصالح الخط اليميني — خط تجميد الثورة ومصادرة الديمقراطية ، والسير في طريق الحزب الواحد والديكتاتورية وفتح الطريق لانتصار اليمين والثورة المضادة . والتفريط في استقلال البلاد والخضوع لدوائر الاستعمار الحديث والدول العربية المنتجة للبترول .

مغزى ١٩ يوليو ..

نستند هنا الى بياني اللجنة المركزية في ١٩ و ٢٠ يوليو ، ووثائق السلطة الجديدة — البيان الاول وخطاب مجلس الثورة في موكب ٢٢ يوليو، والتشريعات التي صدرت والقرارات والاوامر الجمهورية التي حددت دستور الحكم وكذلك بيانات وشعارات القوى الشعبية ومنظماتها . استنادا الى كل هذا يمكن ان نلحظ السمات التالية :

□ كانت ١٩ يوليو في مجرى الثورة السودانية تغييرا ثوريا للسلطة السياسية قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وبالتحديد قوى الديمقراطيين الثوريين السودانيين بشقيها الديمقراطي والماركسي — داخل القوات المسلحة ممثلة في تنظيم الضباط الاحرار وحركة الجنود الديمقراطيين. نقلت ١٩ يوليو السلطة لتضعها في يد التحالف الوطني الديمقراطي ككل وليس في يد فئة واحدة تنفرد بها . ولاول مرة حددت بصورة قاطعة ان تنظيم الضباط الاحرار الذي انجز العملية العسكرية هو واحد من تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية واداة من ادواتها. وكان ذلك بمثابة خروج عن الاطار التقليدي للانقلابات العسكرية التي يتحدث قادتها عادة باسم القوات المسلحة ككل ، ويضعونها موضع الطليعة بالنسبة للحركة الشعبية ، ويخلطون بين وظيفة القوات المسلحة كجهاز من اجهزة القمع واداة من ادوات السلطة وبين دور الطلائع الثورية التقدمية في داخلها .

□ لم تكتف باعلان ذلك في بيانات او تصريحات ، بل قننته وجعلته في مستوى الدستور بأن صاغته في الاوامر الجمهورية التي اصدرتها ، حيث حددت ان سلطة الجبهة هي اساس الحكم في كل مستويات جمهورية السودان .

□ حددت وبصورة قاطعة ، وفي مستوى الدستور ايضا ، مبادىء الديمقراطية الجديدة، فباشرت التشاور مع المنظمات الديمقراطية والقوى التقدمية في تكوين الحكومة واجهزة السلطة ، وكفلت للقوى الوطنية الديمقراطية حق تكوين منظماتها واحزابها السياسية ، والغت القوانين والقرارات المقيدة لحركة هذه القوى ، وصفت اجهزة الارهاب والتجسس والدولة البوليسية .

□ فتحت الباب للنضال الجماهيري لانجاز مهام الثورة الديمقراطية ، واعلت راية حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ، وحددت معالم الممارسة الديمقراطية للحقوق السياسية، وكنظام للحكم ، والنظام النيابي واجهزة السلطة التنفيذية وحق الجماهير في انتخاب وسحب ممثليها . كما حددت الديمقراطية كعلاقات انتاج في الريف لتحرير الاغلبية الساحقة من السكان واشراك العاملين في ادارة شؤون الانتاج . وبذلك وفرت امكانية انهاء التناقض ◀

بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية . كما جعلت من الديمقراطية شرطا ومنهجا لتوحيد شطري القطر وحل مشكلة الجنوب .

□ رفعت راية الاستقلال والسيادة الوطنية ، واكدت دور السودان ومكانته في حركة الوحدة والثورة العربية والافريقية ، ومكانته في الجبهة المعادية للاستعمار والامبريالية ، وعلاقته بالدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي .

□ اكدت ١٩ يوليو حقيقة جوهرية وهامة وهي أن هناك بديلا (كامكانية وكواقع وقدرات ثورية حية) لدكتاتورية البرجوازية الصغيرة العسكرية بصفة خاصة ، والقوميين العرب بتحديد اكثر ، تسير في خط يمني لتصفية الثورة . وبرهنت تجربة السودان ان المسلك المتهاون مع هذا الخط تحت التهديد والخوف من عودة الثورة المضادة ، يؤدي الى ان تقوم شريحة البرجوازية الصغيرة المنفردة بالسلطة بنفس دور الثورة المضادة ، سواء في قمع الحركة الثورية وتصفيتها او في الميدان الاقتصادي والسياسي والعجز والاستسلام امام نفوذ الاستعمار الحديث .

اكدت ١٩ يوليو وجود البديل الاكثر تقدما . كما اكدت ضرورة اليقظة في حمايته ليس فقط من خطر الاستعمار بل ومن الانظمة العربية اليمينية .

هزيمة ١٩ يوليو لا تقلل من اهميتها ومغزاها ودروسها مهما كانت خسائرها ومهما كان ثمنها باهظا . فقد كان لها ان تصبح منارة للتقدم في افريقيا والمنطقة العربية ، ومركز جذب لاعادة تجمع القوى الدائرة في حركة التحرر الافريقية ، وفتح جديد في اطار التجميد (خط النهاية الذي فرضه البرجوازية الصغيرة العسكرية العربية) .. كانت ١٩ يوليو تعبيرا اصيلا للطابع الاممي للحركة الديمقراطية السودانية ، التي بدأت خطواتها الاولى في النضال الشعبي في نهاية الاربعينات في اوثق ارتباط مع حركة التقدم والاشتراكية في العالم اجمع .

وهذا هو سر التحرك المحموم من جانب كل دوائر الاستعمار والرجعية والانظمة المحافظة في الهجوم والتآمر على ١٩ يوليو — تدخل عسكري من الخارج وتحريض لفلول الرجعية في الداخل ، تشويه متعمد لبرامجها ومضمونها (الانقلاب المشؤوم) ، (تآمر الحزب الشيوعي السوداني والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية) الخ .. — ثم اغرقوها في انهار الدم .

لقد راع كل هذه القوى عمق واتساع الثورة الديمقراطية في السودان ، وهالهم انها تمتلك وحدها كل هذه القدرة فراحوا يعزون انفسهم باختلاق التدخل السوفياتي — وكأنما الاطاحة بذلك النظام المعزول تحتاج لاي مساعدة خارجية من اي جهة دع عنك الاتحاد السوفياتي — وحتى في المستقبل ستمكن الحركة الثورية في السودان ان تطيح بهذا النظام كما اطاحت بغيره من الانظمة ، وستكون اكثر تجربة وحنكة ومقدرة في الحفاظ على انتصاراتها . لقد اختلقوا خرافة التدخل السوفياتي ، تغطية للتدخل الحقيقي من جانب الاتحاد الثلاثي وتنسيق خطاه مع بريطانيا .

كشفت ١٩ يوليو عن فزع هذه القوى ومعها انظمة البرجوازية الصغيرة في مصر وليبيا وغينيا من التطورات الجديدة في اعماق حركة التحرر الوطني العربي والافريقي — حتى في الانظمة الوطنية — والتحولات الثورية بين جماهيرها وسيرها نحو تلاحم اكثر واعمق مع المعسكر الاشتراكي . فقد اعلنت ١٩ يوليو في برنامجها ، ومن الموقع الديمقراطي الثوري والوطني وليس من الموقع الشيوعي — موقف التحالف مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية تعبيرا عن حقيقة يعيشها السودان ومتطلباته . وتخطت بذلك الصيغ المطاطة عن (الحياد والتعاون غير الملتزم) الخ .. التي رفعتها البرجوازية الوطنية في منتصف الخمسينات وتمسكت بها البرجوازية الصغيرة الحاكمة ، لتتراجع عنها كلما ازدادت الثورة الاجتماعية عمقا ، ونهضت حركة الجماهير الثورية لمستويات جديدة .

الأردن

تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحويل خطوط المجابهة إلى منتزهات سياحية !

شهد الاردن في العامين الماضيين تدفقا مستمرا للاستثمارات الاجنبية، وللمساعدات والقروض من البلدان والمؤسسات الامبريالية والرجعية ، بحيث يمكن التحدث بعد فترة عن علاقة امبريالية ذات طابع اقتصادي، بعد ان كانت صلة الاردن بالامبريالية، بحكم كونه موقع استراتيجي يحمي الاستثمارات الامبريالية في المناطق العربية المجاورة .

ان العديد من مشاريع النظام ، وتلك التي كانت متضمنة في خطة التنمية الثلاثية تمول من القروض والمساعدات الامبريالية ، فمشاريع التوطين والاسكان في الاغوار تمول من رؤوس اموال امريكية (١٠٠ مليون دولار) ورؤوس اموال المانية غربية (٤٢ مليون دولار) ، وجرى الحديث عن قروض ايرانية في هذا المجال . كما تمول المانيا الغربية خطة سكة حديد حطية — العقبة ، وتمول بريطانيا بناء مطار جديد في العقبة ، وتمت صفقات شراء طائرات بوينغ بـ ٧ ملايين دينار مع شركة جرنتي ترست كومباني ، وتم التعاقد على بناء فنادق جديدة بقيمة ٤ ملايين دولار مع شركة هوليدي انز الامريكية في عمان والعقبة . كما ان هناك ، عقودا للتنقيب عن النحاس مع شركة « جيوداتا » ، الالمانية الغربية ، وشركة ميتسوبيشي اليابانية . وعقودا مع بريطانيا لتمويل مشاريع الكهرباء .

كذلك جاءت عروض من شركة كرايزلر الاميركية لانشاء مصنع للسيارات ، وتمول الان مشاريع انشاء مصنع للزجاج واخر للخزف برؤوس اموال اجنبية ، وينتظر ان تتم عقود اخرى مع شركة شل لتعدين الزيوت وتعليبها في الاردن ، ومع شركة « روسي الايطالية » لتعليب البندورة .

ان قروضا اخرى قد قدمت من العديد من المؤسسات الدولية والخاضعة للنفوذ الامبريالي كالبنك الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير وهناك مؤسسات اميركية خاصة مثل فورد فاونديشن ، ومؤسسة كير ، واخرى مثل بنك الاعمار الالماني ، مؤسسة اصدقاء الشرق الاوسط ، والتي تمثل جميعها واجهات اقتصادية ومالية للنفوذ الامبريالي .

ان خطة التنمية الاردنية تعتمد على التمويل الخارجي بما يوازي ٨٨ مليون دينار بين مساعدات نقدية وعينية وقروض .

ان الدلالة السياسية للاستثمارات الاقتصادية الامبريالية تتمثل في كلمة الامير حسن في مؤتمر التنمية : انها « ستسهم في تأمين الاستقرار في المنطقة ، اي انها تقلل من عوامل التوتر في الداخل ، وتتم في جو هدوء على خطوط المجابهة ، بل يرتهن بها هذا الهدوء » .

وهكذا يتم تأمين الاستقرار، عن طريق تحويل مواقع وخطوط المجابهة الى منتزهات ومواقع سياحية (الاحراش ، البحر الميت ، العقبة) ،

الامير حسن : السياحة بدل المجابهة !

كما يجري التوطين والاسكان للنازحين بواسطة الاستثمارات الزراعية في الاغوار ، التي كانت مواقع للقتال مع المحتلين الاسرائيليين بالامس .

كما ان شق شبكات الطرق والخطوط الحديدية باسم التنمية الاقتصادية وباموال الامبريالية ، يهدف الى ربط البلاد بالسعودية والخليج وسورية والعراق في خدمة الاستراتيجية العسكرية للامبريالية الامريكية وشركائها .

ان الاستثمارات الاجنبية ، يجري اجتذابها بمنح تسهيلات وامتيازات واسعة جدا ، تكفل اعفاءها من الضرائب والرسوم المختلفة ، كما تمنح تسهيلات لانتقال رؤوس الاموال وارباحها للخارج بسهولة فائقة (قانون تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية) .

يكفي ان نشير الى ان الموازنة الحكومية الاردنية يزداد اعتمادها على الموارد الخارجية ، حتى انها تصل الى ١١٥ مليون من مجموع ١٥٩ مليون دينار لعام ١٩٧٣ .

مقابل هذا التدفق للاستثمارات الخارجية، ومقابل التسهيلات الممنوحة لها ، تتعرض الصناعة الاردنية لضغوط كبيرة ، فقد رفعت الحماية الاغلاقية ، مما ادى الى تزايد المنافسة الداخلية والخارجية ، كما جرى تصفية وافلاس العديد من المؤسسات الصناعية كمصنع الورق ، شركات الدخان ، شركة المخابز الالية ، مصنع للحلويات ... الخ

ومن جهة ثانية ، يجري تدخل الدولة وزيادة حصصها في بعض المؤسسات الصناعية الكبيرة مثل شركة الفوسفات الاردنية ، مصفاة البترول . كما وضعت عدة تشريعات تكفل زيادة اشراف الدولة على الصناعة الزراعية (قانون مؤسسة التنمية الصناعية، قانون الزراعة الموحد .. الخ) ، كما يترك للاستثمارات الاجنبية ، القطاعات الاكثر انتاجية .

اما السياسة الضريبية ، فهي تمثل مزيدا من التشدد تجاه الفئات الدنيا والمتوسطة والصغيرة من المجتمع . ان الضرائب المباشرة لا تساوي الا حصة ضئيلة من دخل الدولة (اقل من ٧ ملايين دولار) ، وهذه تؤخذ من كبار الملاك واصحاب الاعمال والشركات، فيما الضرائب غير المباشرة تحتل القسم الاعظم من هذه التحصيلات الضريبية (حوالي ٣٧مليون دينار) .

ان هذه ، بالاضافة الى عوامل اخرى متصلة بزيادة استنزاف الرأسماليين للمواطنين قد ادت الى ارتفاع جنوني في تكاليف المعيشة في البلاد وارهقت المواطنين الى حد كبير .

ان سياسة النظام جرت في العامين الماضيين، مزيدا من التضييق على الفلاحين وعلى الريف، وادت الى انخفاض دخولهم ، والى كساد المنتجات الزراعية في اراضيهم ، بسبب اغلاق الحدود ، وانسداد منافذ التصدير الزراعي. ورغم انحباس الامطار في العام الماضي وتضرر المحاصيل ، فأن الدولة لم تقم بأي اجراء لاسعاف المزارعين في كارثتهم الاقتصادية ، كما تعمل على تضييق زراعة بعض المحاصيل مثل زراعة التبغ والحبوب وغيرها . وتترك الفلاحين وصغار المزارعين ضحية للوكلاء والسماسرة والمسوقين واصحاب الارض ، الذين يقتطعون حصصا اكبر من قيمة انتاجهم بدون اي حماية .

وبنفس الوقت ، فأن الخراب الاقتصادي قد حل بعدد كبير من مؤسسات الصناعة والبناء وحتى المؤسسات الحرفية المختلفة، ونتيجة لتوقف الانفاق الرأسمالي والانشائي في البلاد واغلاق الحدود وانقطاع المساعدات العربية . قد صفت هذه المؤسسات اعمالها او اعلنت افلاسها ، وصرفت المئات من العمال والمستخدمين . كذلك صرفت الدولة العديد من العمال والمستخدمين لديها (العاملين براتب مقطوع) ، مثل وزارة الاشغال ، سلطة المصادر الطبيعية ، البرق والبريد والمواصلات .. الخ .

ان البطالة وانخفاض دخول الفئات الشعبية والعمال وفئات الريف المتوسطة والفقيرة هي من المظاهر المباشرة لسياسة النظام الاقتصادية ، وتزداد في البلاد اكثر فأكثر ملامح التمايز الطبقي والاستنزاف . ومن بين كل الجماهير ، تزداد امتيازات ومكاسب البيروقراطيين في الادارة والجيش ، وارباح التجار والمستوردين ، وكبار الملاك العقاريين وملاك الاراضي الزراعية . وعلى حساب كل الجماهير تستنزف فئات قليلة موارد البلاد وتخضع التطور الاقتصادي وتربطه بعجلة الامبريالية لصالحها .

أزمة الدولار تشير من ترقيع إلى ترقيع : نحو الحرب الاقتصادية الشمالية ؟

لا يمر شهر واحد دون أن تظهر فيه أزمة نظام النقد الدولي بشكل أو باخر . سعر الذهب يرتفع بسرعة مذهلة ويبلغ مستوى لم يكن متوقعا من قبل . المارك مطلوب في كافة أسواق النقد . بينما الدولار ينخفض سعره يوميا . ويبدو ان خبراء الاقتصاد في الاقطار الرأسمالية قد اعتادوا على الازمة . فما من أحد عليم بايجاد حلول نهائية لها . ويعتبر مسؤولون كبار ، مثل الرئيس الفرنسي بومبيدو ، ان كوارث تلوح في الافق لم يشهدها النظام الرأسمالي منذ أزمته الكبرى عام ١٩٢٩ .

انهيار نظام « بريتون — وودز » .

أول ما يجمع عليه المراقبون هو أن الازمة الراهنة التي يتخبط فيها نظام النقد الدولي تعلن احتضار نظام « بريتون — وودز » . ما هو هذا النظام ؟ انطلق من رفض تنظيم حركة النقد على أساس معيار الذهب ومن رفض سياسة الحماية الاقتصادية الضيقة . ووضع نظام تمويل للنقد يرتكز الى الذهب والى الدولار بمعدلات ثابتة لكنها مرنة بحيث تحتمل أزمة التضخم المالي التي تمر بها الانظمة الرأسمالية .

والواقع أن نظام « بريتون — وودز » ظل فعالا طالما أن ما من دولة تتحدى التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة . لكن دينامية الرأسمالية نفسها قضت ببروز التحديات للتفوق الاقتصادي الاميركي . وهنا قاعدة الازمة الراهنة لنظام النقد الدولي وكل أزمة مالية .

هنا تعارض لا بد من قيامه بين عملية الانتاج وعملية التداول اللتين يشملهما نظام النقد الحالي . ويعود أصل هذا التعارض لعدة أسباب تاريخية واقتصادية .

تراجع الهيمنة الاميركية المطلقة على الرأسمالية العالمية

في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الرأسمالية الاميركية هي الاقل تضررا من اثار الحرب . واذا بها تسيطر سيطرة كاملة على النظام الرأسمالي العالمي . واذا بالوضع السياسي في البلدان الاوروبية ، والضعف النسبي الذي أصاب الطبقة العاملة نتيجة صعود الفاشية (في ألمانيا واليابان على الاقل) يدفعان الرأسمالية الاميركية الى أن تلعب الدور الحاسم في التعمير الاقتصادي لهذه البلدان . بنتيجة هذا الدور ، جنت الرأسمالية الاميركية بالتأكيد الارباح الطائلة . لكنها ، من خلال مساهمتها في اعادة انطلاق النمو الرأسمالي في أوروبا ، كانت تساهم ، من حيث لا تدري ، في تراجعها هي .

وافتتح هذا التراجع فترة من المنافسة الاقتصادية ابتدأت عام ١٩٦٠ بين الولايات المتحدة من جهة والامبرياليات المنبعثة (وخاصة ألمانيا واليابان) من جهة ثانية . والحقيقة أن هذه المنافسة ليست منافسة قوية ، لان تداخل رؤوس الاموال لشتى البلدان أدى الى نشوء وتعزيز التروستات والاحتكارات المتعددة القوميات ، وأيضا بسبب هيمنة الرأسمالية الاميركية على قسم هام من أسهم الشركات الاوروبية الكبرى .

العجز في ميزان المدفوعات الاميركي

يشكل العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الاميركي في آن معا سببا من أسباب أزمة النقد الدولية ونتيجة من نتائجها . وقد باءت بالفشل حتى الان كافة محاولات سد العجز التي وضعتها ادارة نيكسون . فقد بلغت الديون الخارجية للولايات المتحدة ٨ مليار دولار ، أما الموجودات المتوافرة لتسديد الديون فلا تتجاوز ١٢ مليون دولار .

وهنا لا بد من ذكر حالة التضخم المالي التي تعم جميع الاقطار الرأسمالية المتقدمة . فقد حلت هذه الرأسماليات أزمتها الكبرى عام ١٩٢٩ بقبول التضخم المالي أو بنسبة معينة من البطالة . ولكن ها هي الان تعاني من التضخم المالي والبطالة معا . وهنا تجدر الملاحظة أن اعادة انطلاق الاقتصاد الرأسمالي، بعد فترة الركود خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، لم يرافقها انخفاض في نسبة البطالة . أما بالنسبة للتضخم المالي ، فهو سائر نحو الارتفاع لا الهبوط ، الامر الذي دفع الرئيس نيكسون الى تجميد الاسعار والاجور لمدة شهرين .

سياسة الشركات المتعددة القوميات

السبب الثالث والاخير لازمة النقد الدولية هو سياسة الشركات المتعددة القوميات نفسها . هذه تملك فيما بينها احتياطيا من رؤوس الاموال يقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار . وهي تستخدم هذا الاحتياطي بالمضاربة بالدولارات .

فهي تبيع في الاسواق كميات كبيرة من الدولارات لتشتري في مقابلها المارك الالماني، لان كلفة انشاء مشروع اقتصادي بالمارك الالماني في أوروبا هي أقل مما لو كانت بالدولار الاميركي .

استمرار التفوق السياسي الاميركي يعمق الازمة

هذه هي الاسباب الرئيسية لازمة النقد الدولية . لكن كل شهر يمر ، منذ خفض الدولار عام ١٩٧١ ، يحمل الينا محاولات متكررة لحل هذه الازمة باءت جميعها بالفشل حتى الان . لا بل أكثر من ذلك ففي اليوم نفسه الذي تتخذ فيه الاجراءات للتصدي للازمة ، تقف الاوساط المالية لادانة هذه الاجراءات والتشكيك في فعاليتها .

والسبب الرئيسي الذي يحول دون تقديم حل جذري لازمة النقد الدولية هو استمرار التفوق السياسي الذي تمارسه اميركا ضمن المعسكر الرأسمالي . فاذا كانت عاجزة عن فرض ارادتها اقتصاديا على باقي اطراف العالم الرأسمالي ، الا انها لا زالت قادرة على فرض ارادتها سياسيا ، والحصول بالتالي على التنازلات الاقتصادية . ففي كل مرة يقدم فيها نيكسون على تطبيق قرار اقتصادي يخل بالتوازن المالي للبلدان الاوروبية ، يستخدم اسلوب الابتزاز السياسي للضغط على هذه البلدان (كتهديده مثلا بسحب القوات الاميركية من أوروبا). وهكذا يستخدم نيكسون مواقع القوى السياسية التي يملكها لفرض سياسة حماية اقتصادية تقوم على خفض الدولار الاميركي وتعويم العملات الاوروبية . وهذا ما يسمح للاقتصاد الاميركي بأن يستعيد قدرته على منافسة الاقتصاديات الاوروبية . فمع خفض قيمة الدولار تنخفض اسعار السلع الاميركية ، الامر الذي يشجع التصدير . وفي الوقت نفسه ، يستطيع الاقتصاد الاميركي ، بما يملك من امكانيات، ان يعيد توزيع فروعه الانتاجية الداخلية بحيث يقطع الطريق على منافسة السلع الاجنبية للسلع الاميركية في السوق الاميركية نفسها.

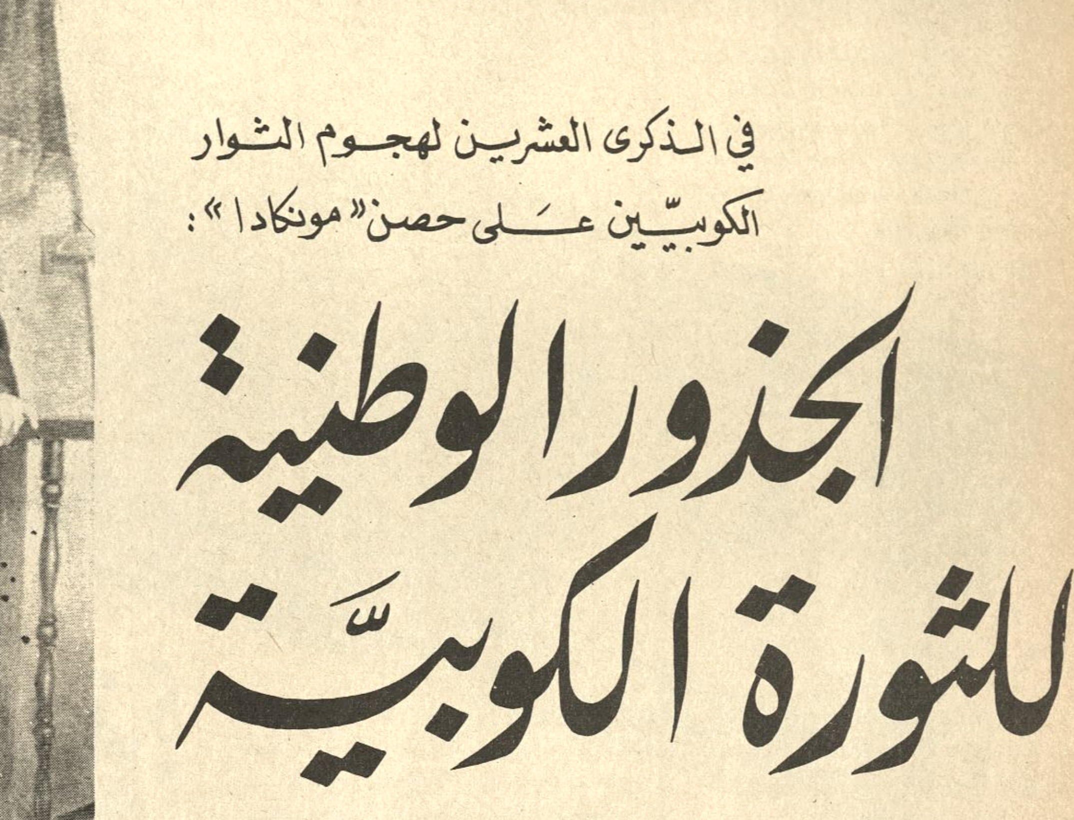
غير ان هذه الاجراءات ، اذا كانت تدر ارباحا مباشرة للصناعة الاميركية ، الا انها ترفع المنافسة الاقتصادية العالمية الى مستوى ارفع من الحدة . فالاقتصاديات ذات العملة المعومة تستطيع انشاء الصناعات وفتح المشاريع باكلاف اقل من اكلاف ما قبل التعويم . وتستفيد المانيا من هذا الوضع لتبني لنفسها امبراطورية اقتصادية . تدريجيا، اصبحت النمسا وسويسرا والبلدان السكاندينافية جزءا من منطقة المارك ، وباتت المانيا تملك موقع السيطرة داخل السوق الاوروبية المشتركة . كذلك فاليابان تنشيء « منطقة الين » الخاصة بها في جنوب شرق اسيا .

بانتظار الحرب الاقتصادية الشاملة..

اخيرا ، فان ادارة نيكسون لا تزال تتصرف بحكم مصالحها الضيقة . والمانيا ، من جهتها ، ترى ان ميزان القوى الاقتصادي يميل لصالحها . وكلا الطرفين يدرك ان الابتزاز السياسي — العسكري الذي تمارسه الولايات المتحدة لنيل التنازلات الاقتصادية لن يعمر طويلا (فاتفاقيات الامن الاوروبية مثلا — وما ادت اليه من انسحاب بعض القوات الاميركية من أوروبا . تحرم نيكسون من سلاح التلويح بسحب هذه القوات اذا لم تمتثل الدول الاوروبية لارادته الاقتصادية) .

المنافسة بين اميركا والمانيا تسير بتزايد نحو حرب اقتصادية حقيقية. لكن كلا الطرفين مصمم على جني اكبر قدر من الارباح قبل اندلاع هذه الحرب بشكل سافر والاستفادة القصوى من المرحلة الانتقالية الراهنة . واذا كان الجميع مدرك ان لا حل جذريا للازمات التي تعصف بالنظام الرأسمالي العالمي ، الا ان احتدام المنافسة ، والسباق الالماني الاميركي على جني اكبر قدر من الفوائد من ازمة النقد الدولية يجعلان حتى من عمليات الترقيع صعبة التحقيق .

في الذكرى العشرين لهجوم الثوار الكوبيين على حصن «مونكادا»:



الجذور الوطنية للثورة الكوبية

يصادف السادس والعشرين من تموز الجاري الذكرى العشرين لانطلاقة الثورة الكوبية. ففي ذلك التاريخ من عام ١٩٥٣، شن فيديل كاسترو، مع قبضة من رفاقه، هجومهم الشهير على قلعة مونكادا في مقاطعة « اورينتي » بكوبا، مفتتحين العملية الثورية التي انتهت بالنصر الحاسم في الايام الاولى من عام ١٩٥٩. بهذه المناسبة، ننشر مقالا للصحفي الكوبي روبيرتو ريتامير يلقي الضوء على جانب مطمور من الحركة الثورية الكوبية: صلة الوصل العميقة بين التراث النضالي الوطني للشعب الكوبي مجسدا خاصة في فكر ونضال « رسول » كوبا، خوسي مارتي، الذي قاد النضال الاستقلالي ضد الاسبانيين — وبين النضال الثوري الحديث ضد الامبريالية الاميركيه وعملائها المحليين في كوبا وامبركا اللاتينية عامة.

« .. وكوبا الجميلة مثل اليونان، المكبلة بالقيود، صارت لوثة العالم ... كوبا، هذا السجن الذي تحيط به المياه، هي حجر العثرة أمام أميركا ». هذا ما قاله خوسي مارتي بمرارة عام ١٨٨٩. وبعد مضي ٦٣ سنه، كانت كلمات مارتي لا تزال صحيحة بصورة مفجعة. ففي العاشر من اذار ١٩٥٢، قام انقلاب عسكري شرس اغرق الجزيرة مجددا في حالة من .. العبودية.

« .. ومع ان « المعلم » (مارتي) لم يكن موجودا ليكرر كلماته القارسة، الا انه نجح في استشراف وحدة تاريخنا. كتب عام ١٨٩٢: « تاريخ الامس مليء بالخالدين اللامعين وتاريخ الغد مليء بالرفاق المجهولين ». وتماما مثلما خاطب بولس — الذي سمي مارتي « الرسول » على اسمه — وثني اثينا باسم « اله مجهول »، فان رفاق خوسي مارتي المجهولين هم الذين تكلموا باسمه ليضرموا نار النضال مجددا في الصدور.

كانوا شبانا مجهولين، عمالا وطلابا، عبروا عن رفضهم العميق بانقلاب العاشر من اذار، باستقلال عن بعضهم البعض احيانا. بعد ساعات من الانقلاب، كتب محام شاب في بيان الى الشعب:

« ثورة؟ لا. بل انقلاب! قام به وطنيون؟ لا .. بل ناحرو الحرية، مغتصبو الحكم والرجعيون المتعطشون للسلطة والذهب ».

ثم اطلق هذه النبوءة: « ايها الكوبيون! لقد ولد طاغية جديد بيننا، يسير على خطى « ميلا وتريخوس وغينراس » (*). وبعد اسبوعين على الانقلاب، مثل كاسترو الشاب امام المحكمة الاستئنافية مطالبا باصدار حكم بالحبس لمدة ١٠٠ سنة على الدكتاتور باتيستا. انذاك، كان راوول غوميز غارسيا، احد المدرسين الشباب، قد اصدر بيانا اخر بعنوان « ثورة بدون شباب » يبدو وكانه من نتاج قلم خوسي مارتي نفسه:

« ان الاوطان تبنى على السعادة وليس على الاحزان. بعد تضحيات التاريخ، يجب ان تتوج الحرية الديمقراطية جهود البشر، لا ان يتوجها تقهقر وبؤس حالة الانسان. الصدر يضيق بما يضطرم به وسط الصمت الخانق الذي يلف الكلمة في هذه الايام المريرة من بلاد مارتي. جئنا نعلن الحقائق عن الاحوال والتطورات. لن نتكلم. سنفعل ».

هذه الصفحات مليئة باسم واسلوب وافكار مارتي الذي يقول عنه المؤلف انه « لا يزال حيا، بكل كرامته كانسان حر على صفحات الفكر المحلق وفي مجلدات التاريخ وارادة ابناء شعبه ».

الوقت للثورة لا للسياسة الانتهازية

لكي يوفروا الاداة الملائمة للتعبير عن مشاعرهم النضالية اصدر عدد من الشباب — ابيل سانتا ماريا، راوول غوميز غارسيا وخيسوس مونتاني — جريدة سرية بعنوان « سون لوس ميزموس » (انهم لم يتغيروا) التي تحولت فيما بعد الى (اكوزادور)(المتهم — بكسر الهاء) تحت اشراف فيديل كاسترو. وقد وزع اول عدد من « المتهم » في ١٦ اب ١٩٥٢ خلال تظاهرة على ضريح ادواردو شيباس، قائد الحزب الارثوذكسي، بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لوفاته. وفي احدى المقالات بامضاء « اليخاندرو » — اسم فيديل كاسترو المستعار الى حين انتصار الثورة — نقرأ:

« الوقت وقت الثورة لا السياسة. السياسة هي تكريس لانتهازية الذين يسلكون الموارد والوسائل. الثورة تفتح المجال امام الاكفاء الفعليين. اصحاب الشجاعة الحقيقية، الذين يعرضون صدورهم العارية ويحملون الرايات. ان حزبا ثوريا يجب ان يضم قادة ثوريين من الشبان الشعبيين القادرين على انقاذ كوبا ».

هكذا بدأت طليعة الثورة الكوبية الجديدة تنظم صفوفها. وكان اعضاؤها ينتمون الى مختلف ابناء الجزيرة. ولكن جميع العمال الشباب كانوا يجتمعون في شقة متواضعة يقطنها ابيل سانتا ماريا وشقيقته هايدي التي دونت ذكرياتها عن تلك الايام فقالت: « شهد ذلك المكان نقاشات عديدة. وأولها افكار مارتي: بيان « مونتيكريستو » والنظام الداخلي للحزب الثوري الكوبي الذي اسسه مارتي ». ويذكر راوول كاسترو من جهته فيقول:

« مرت بضعة اشهر. وفي ٢٨ يناير، انطلقت تظاهرة مؤثرة في الجامعة لمناسبة الذكرى المئوية لولادة مارتي. وضمت العمال والطلاب والموظفين وجماهير الشعب عامة. ووسط هذا الجمع كان هنالك عدة الاف من المتظاهرين، موزعين الى ست فرق، يسيرون بانضباط كامل لفت اليه الانظار، وكان فيديل على رأسهم. وكانوا جميعهم من الشبان، ومعظمهم ينتمي الى الحزب الارثوذكسي وقد وجد لنفسه قائدا جديدا، ويبحثون عن وسائل نضال جديدة.

وبينما كان لهذه المجموعة قائد لا ينازع، كان لها ايضا اسم وبرنامج: « جيل الذكرى المئوية ». وبدأوا يتدربون على القتال، مصممين على تنفيذ وعد غوميز بأن يقاتلوا بدلا من ان ينظروا، وان يفعلوا بدل ان يتكلموا. قال فيديل انذاك: « ما نحتاج اليه هو اشعال محرك الاقلاع. فهو بدوره يشغل المحرك الكبير ». وكان « محرك الاشعال » هذا هو الهجوم على قلعة « مونكادا » (صحبه هجوم اخر على قلعة « بايامو ») في السادس والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٥٣. في الصباح الباكر من ذلك اليوم كانت مزرعة «سيبونيه» ، حيث التقى المقاتلون، ترتعش بروح مارتي الحية — روح تجسدت في اقوال الجميع قبل ان تتجسد في الاحداث المثيرة. ولعلها تجسدت بكلمات راوول غوميز غارسيا قبل اي شخص اخر.

الهجوم على مونكادا
اول صيحة « الحرية او الموت »

وكان غوميز هو نفسه الذي كلفه فيديل بنشر « بيان مونكادا » الذي كان معدا للصدور بعد الهجوم وتفسير اغراضه:

« نظرا للمأساة التي تعاني منها كوبا، والتي يقف الزعماء السياسيون حيالها مكتوفي الايدي بلا شرف، قرر شباب الذكرى المئوية الانتفاض في هذه اللحظة الحاسمة، اقوياء ومعتدين بانفسهم، لا مصلحة لهم سوى الرغبة الجامحة في الشرف والتضحية والانتصار — الحلم الذي لم يحققه مارتي .. في عار جميع رجال كوبا يكمن انتصار الثورة الكوبية. ثورة سيسبيديس واغرامونتي وماتيو ومارتي وميلا وغيتاس وتريخو وشيباس. الثورة التي لم تنتصر بعد » ... وفي معرض شرحه للاسس الايديولوجية للثورة، يقول « البيان » ان الثورة تعلن اولا باول « اعترافها بالمثل التي حملها مارتي ونستلهمها، كما وردت في خطبه وفي النظام الداخلي للحزب الثوري الكوبي وبيان مونتيكريستو ... ». وقد خطب فيديل نفسه في رفاقه قبل لحظات من المعركة فقال:

« ايها الرفاق. بعد بضعة ساعات قد ننجح او نفشل. ولكن انصتوا الي جيدا، ايها الرفاق: مهما يكن من أمر فان هذه الحركة لابد منتصرة. اذا انتصرنا غدا، فهذا يعني ان حلم مارتي قد تحقق سريعا. اما اذا حصل العكس، فان مبادرتنا ستكون المثال الذي يقتدي به شعب كوبا. ومن هذا الشعب سيأتي شباب وشابات مستعدون للموت من اجل كوبا، وحمل الراية والتقدم الى امام. الشعب سوف يدعى في اورينتي وفي كافة انحاء الجزيرة. يا « شباب الذكرى المئوية للرسول »، مثلما حدث هنا في اورينتي في ١٨٦٨ وفي ١٨٩٥، لنطلق اول صيحة «الحرية أو الموت!» »

بعد الاستماع الى هذه الكلمات والى تلك التي القاها مساعد القائد — ابيل سانتا ماريا — توجهت المجموعة لتنفيذ مهمتها. ان ظروف الهجوم، وما نم عنه من نماذج بطولية خارجية، وما ظهر فيه من تصميم وحزم ووضوح سياسي عند المهاجمين يقابلها جميعا الجبن والشراسة والعمى في جهة قوات القمع — كل هذه قد سجلت بتفصيل .. مقالي هذا، كما يدل عليه عنوانه، يهدف الى لفت الانتباه الى الجذور التي تربط هؤلاء الشباب بخوسي مارتي. ولما اعتقل فيديل كاسترو بعد الهجوم، كرس هذه الصلة باعلانه امام القضاة في ٢١ ايلول — سبتمبر ١٩٥٣: « لا حاجة لان يشغل احد باله بانه متهم بكونه الفكر المدبر للثورة. لان غوسي مارتي هو وحده المسؤول عنها ». وكان بامكان أي من المهاجمين ان يكرر هذه الحقيقة. فقد قال خوان الميدا:

« اعلن، بعد القسم، اني ساهمت في الهجوم على قلعة مونكادا وان ما من أحد مارس علي اي نفوذ .. وحدها دفعتني افكاري، وقد استخرجتها من قراءة اعمال مارتي وتاريخ شعبنا. واعتقد ان ما اقوله يصح ايضا على فيديل، مع ان الفرصة سنحت له لدخول الجامعة وكسب اطلاع واسع على كافة هذه الامور ».



خوسي مارتي: قائد النضال الاستقلالي الكوبي وملهم نضالها الثوري

« التاريخ سيثبت براءتي »

وبالطبع يبدو حضور مارتي باجلى صوره في مرافعة فيديل كاسترو دفاعا عن نفسه. القى كاسترو دفاعه المؤثر في ١٦ تشرين الاول — اكتوبر ١٩٥٣ وعرف بـ « التاريخ سيثبت براءتي ». وفي تلك الكلمات التي شاعت في العالم فيما بعد، تحول فيديل من المتهم (بفتح الهاء) الى متهم (بكسر الهاء). كما كان في صحيفته السرية الاولى. ولم يضع القضاة والحكام كلهم في قفص الاتهام وحسب — معددا جرائمهم المروعة الواحدة تلو الاخرى — وانما وضع النظام كله ايضا. فاذا بفيديل يحاكم، بلا هوادة، من وجهة نظر الشعب خمسين عاما من تاريخ الجمهورية التابعة. ولا يترك اي شك في هوية المفكر الذي يبرر تحليله، المفكر الواقف وراء الهجوم الذي يذكر فيديل اسمه واستشهاداته أكثر من مرة. يقول: « لقد منعت من قراءة كتب مارتي. يبدو ان المسؤولين عن المراقبة في السجن يعتبرونه مخربا. أو لعله لاني قلت أن مارتي هو الذهن المخطط وراء هجوم ٢٦ تموز (يوليو) ». ثم يفسر بعد ذلك بقوله « اني أحمل عقيدة المعلم في قلبي »، ويختتم قائلا:

« يبدو انه قد حكم على «الرسول» بالموت في عام ذكراه المئوية، كما حكم على ذكراه بالاندثار! لكنه حي. لم يمت. وشعبه متمرد. شعبه يستحقه. شعبه وفي لذكراه. لقد سقط كوبيون وهم يدافعون عن عقيدته. وهم شباب ساروا الى الموت قرب ضريحه بتحد « رائع » من أجل أن يمنحوه دمهم وأرواحهم لكي يبقى حيا في روح شعبه. كوبا! ما الذي سيحل بك لو تركت رسولك يموت! »

بدأ توزيع هذه الوثيقة سرا في حزيران (يونيو) ١٩٥٤. وفي بداية ذلك العام جرى توزيع كراس اخر كتبه فيديل في السجن يدين فيه اغتيال رفاقه. وكان عنوانه « رسالة الى كوبا المعذبة ». (يشير العنوان الى الكلمات التي كان مارتي يبدأ بها خطبه: « مع الجميع ومن أجل خير الجميع. ومن أجل كوبا المعذبة، أول كلمة ») ...

وعندما غادر فيديل السجن كانت حركة ٢٦ تموز (يوليو) قد انطلقت. وقد هيأ، من منفاه، المرحلة الجديدة من الثورة. نشر فيديل بيانين الى الشعب الكوبي باسم حركة ٢٦ يوليو. صدر الاول في ٨ اب (اغسطس) ١٩٥٥ وهو يبدأ وينتهي بعبارة من مارتي « اني أعيش من أجل وطني ومن أجل حريته الحقيقية. ومع ادراكي اني لن أرى ثمرة جهودي، العب هذا الدور بيقين من لا يتوقع أي مكافأة ». وفي الخاتمة، كتب: « اننا، اذ نسير مجددا على درب التضحية، نتحمل أمام التاريخ المسؤولية عن أعمالنا. وعندما ندعو للايمان بعالم أفضل للشعب الكوبي، فاننا نعتقد، مثلما فعل مارتي من قبل، ان الانسان الحقيقي لا ينظر الى حيث يستطيع أن ينعم بأفضل عيشة، وانما ينظر الى حيث يقع واجبه، وان الانسان العملي الوحيد هو الذي يشكل حلمه اليوم قانونا في الغد ».

أما البيان الثاني الى الشعب الكوبي فقد صدر في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ وهو يبدأ بنص من مارتي: « اننا سنجد أكبر عون لنا في كل القلوب الكوبية الصادقة. سوف نقرع الابواب. ونطلب الصدقات من باب الى باب. وسوف نحصل على الصدقات، لاننا طلبناها بشرف ». ومهما يكن من أمر، فان بصمات فكر خوسي مارتي مطبوعة على كلا البيانين. لذا، فلا عجب — عشية سفر الثوار الى كوبا على متن الباخرة « غرانما » — أن نجد عضوا جديدا في حركة ٢٦ يوليو، الدكتور الارجنتيني ارنستو غيفارا — وهو « شاعر مقاتل » مثله كمثل غوميز غارسيا — يكتب في قصيدته « اغنية الى فيديل » أن الثوار يسيرون الى الامام « وجباههم مليئة بنجوم مارتي الثورية ». تشير القصيدة هنا الى عبارة لمارتي، هي التي يستشهد بها كاسترو أكثر من غيرها « المهم ليس عدد الاسلحة الموجودة في أيدينا، وانما عدد النجوم على جباهنا ».

وقد تألقت تلك النجوم بنور باهر عندما التأم شمل المتبقين من بعثة « الغرانما » بقيادة فيديل وأشعلوا مجددا شعلة الكفاح المسلح ضد الطغيان. واذا بحركة ٢٦ يوليو، التي قال بيانها الاول أنها « ليست حزبا سياسيا بل حركة ثورية » تولد « الجيش الثوري » الذي اضطلع، في الجوهر، بالمهام نفسها التي اضطلعت بها حركة « المامبيز » في القرن التاسع عشر، فجسدها الجيش الثوري في تركيبها وأهدافها التحررية وتكتيكات حرب الغوار التي اعتمدتها وبيئتها وحتى شكلها..

الجريدة الصغيرة التي أصدرها الجيش الثوري في الجبال كانت تسمى « الكوبي الحر » على اسم الجريدة التي اصدرها جيش « المامبيز ». وفي ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٨ — وهو الذكرى الثالثة والستين لاستعادة حرب الاستقلال ضد اسبانيا — بدأت الاذاعة الثورية تبث برامجها، فسمحت للثوار بتوثيق الصلة بالشعب. وحدد أول برنامج اذاعي أهداف الثورة مكررا قول مارتي: « فكرة أن نلتقي معا أن نحب بعضنا بعضا ونعيش في شغف الحقيقة ». في ١٨ آب (أوغسطس) من ذلك العام، عندما فسر فيديل كاسترو للشعب كيف حطم هجوم جيش الطغيان، قال « ان عبارة رسولنا خوسي مارتي — « المهم ليس عدد الاسلحة الموجودة بين أيدينا وانما عدد النجوم على جباهنا » — التي قد تبدو على انها مجرد عبارة شعرية، تحولت الى حقيقة عميقة بالنسبة الينا ». في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ كان « الجيش الثوري » منتصرا على كافة الجبهات، فأعلن على لسان فيديل قراره برفض أية تسويات: « أن تاريخ ١٨٩٥ لن يتكرر! هذه المرة، سيدخل المامبيز سانتياغو دي كوبا! ». وبالفعل دخل المامبيز الجدد سانتياغو دي كوبا، واجتازوا الجزيرة منتصرين. وكانت الفرقة الاولى من « الجيش الثوري »، بقيادة فيديل، تحمل اسم « فرقة خوسي مارتي » !

ولقد حافظت الثورة في السلطة على اخلاصها لعقيدة مارتي. يكفي التذكير أن أهم وثيقتين صدرتا بعد الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ — بيان هافانا الاول (١٩٦٠) وبيان هافانا الثاني (١٩٦٢) — تبدأان بالاشارة الى مارتي. الا ان الثورة واجهت مشكلات جديدة منذ ذلك الحين. وكنتيجة لذلك، ذهبت الى أبعد مما كان بوسع مارتي أن يتصور في كوبا القرن التاسع عشر. اذ تحولت الثورة الى ثورة اشتراكية. الا ان الثورة التي انطلقت في ٢٦ يوليو ١٩٥٣ لم تكن قد تحولت بعد الى ثورة اشتراكية.

في خطاب له في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، في جامعة « كونسبسيون » في التشيلي، يشرح فيديل الموضوع على النحو التالي:

« مرت الثورة بمراحل عدة. ان برنامجنا في النضال ضد باتيستا لم يكن برنامجا اشتراكيا، ولا كان بامكانه أن يكونه بالفعل. لان أهداف النضال الملحة انذاك لم تكن، ولا كان بامكانها أن تكون، أهدافا اشتراكية. لانها كانت تخطت بذلك المستوى السياسي للمجتمع الكوبي، وتجاوزت امكانات شعبنا في تلك المرحلة. ان برنامجنا في مونكادا لم يكن برنامجا اشتراكيا. لكنه كان البرنامج الاجتماعي والثوري الاقصى الذي يستطيع شعبنا الاضطلاع به في تلك الفترة المحددة ».

في نضاله ضد اسبانيا، اضطر مارتي (وهو المناضل الراديكالي المناهض للكولونيالية والامبريالية) الى الارتكاز الى جبهة متعددة الطبقات. وقال عن برنامج الحزب الثوري الكوبي عام ١٨٩٢: « الفقير والغني، الكوبي الافريقي الاصل والكوبي الاوروبي الاصل، العسكري ومفوض الحرب، الصحافي النشيط في المنفى، والذي يؤمن بضرورة تغيير المجتمع الفاسد نحو مجتمع أفضل — جميع هؤلاء يستطيعون ان يوقعوا بشرف برنامج اتحاد جميع الكوبيين ».

حتى منتصف عام ١٩٥٨ كانت الثورة الكوبية، التي تخوض غمار حرب ضروس ضد باتيستا، لا تزال تعلن:

« الى العمال والطلاب وأصحاب المهن الحرة ورجال الاعمال والصناعيين. الى المحاصصين وملاك الارض والفلاحين، الى الكوبيين مهما تكن أديانهم وعقائدهم وأجناسهم، ندعوكم للاتحاد في هذه المحاولة التحررية لخلع حكم الطغيان الفاسد الذي يسفح الدماء على أرض وطننا منذ سنوات ».

ولكن ما أن تسلمت الثورة السلطة واتخذت الاجراءات التي اجتثت الطغيان من الجذور، تفتتت هذه الجبهة المتعددة الطبقات. وحدها الطبقات الشعبية، والبروليتاريا منها على الاخص، كانت مستعدة لدعم وتجذير الاجراءات المضادة للسيد الامبريالي وعملائه المحليين.

في اذار (مارس) ١٩٥٦، شرح فيديل طبيعة حركة ٢٦ يوليو بوصفها جناحا ثوريا في الحزب الارثوذكسي. وأشار الى استحالة الحفاظ على ذاك التحالف. قال: ان الجماهير المؤيدة لشيباس (زعيم الحزب الارثوذكسي) ترى ان حركة ٢٦ يوليو لا تختلف عن الحزب الارثوذكسي. انها الحزب الارثوذكسي بدون قادته الاقطاعيين.. بدون مزارعي قصب السكر الكبار .. بدون المضاربين في البورصة ... بدون كبار الصناعيين والتجار، بدون المحامين الذين يتولون الوكالة عن المصالح الرأسمالية الكبرى، بدون الوجهاء الدينيين، بدون السياسيين من أي نمط كانوا ».

ثم قال بوضوح كامل:

« أن حركة ٢٦ يوليو هي التنظيم الثوري للفقراء. انها حركة من الفقراء واليهم. وحركة ٢٦ يوليو هي أمل الطبقة العاملة الكوبية في الخلاص. اننا لا نتوقع شيئا من زمر السياسيين، ان حركتنا تعني تحقيق أمل الفلاحين في الارض، هؤلاء الفلاحين الذين يعيشون منبوذين في البلد الذي حرره أجدادهم. أنها الامل في عودة المهاجرين الذين اضطروا لمغادرة البلاد لانهم لم يستطيعوا العمل والعيش فيها. انها الامل في الخبز للجياع. وفي العدالة للمنسيين ».

وبعد خمس سنوات، قال فيديل في ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٦١ عشية غزو المرتزقة في « خليج الخنازير »: « أيها الرفاق العمال والفلاحون. ثورتنا ثورة اشتراكية وديمقراطية يقوم بها الفقراء من أجل الفقراء » .. ان ثورة مارتي، ثورة «المونكادا»، ثورة « معذبي الارض » في الاصل ثورة اشتراكية لا تقهر. انها ثورة واحدة، تمر في عملية تجذر، وهذا ما تفسره هايدي سانتا ماريا، احدى بطلات الهجوم على مونكادا: « هناك (في مونكادا) كنا من اتباع مارتي. نحن الان ماركسيون. لكننا ما زلنا نتبع مارتي. لاني لا أجد أي تناقض في الامر ». وهذا ما يؤكده فيديل نفسه:

« لقد علمنا خوسي مارتي — قائد ورسول حربنا الاستقلالية ضد اسبانيا — الروح الاممية التي رسمتها تعاليم ماركس انغلز ولينين فيما بعد في وعي شعبنا. علمنا مارتي ان « الوطن هو الانسانية جمعاء » ورسم صورة اميركا اللاتينية الموحدة في وجه أميركا اللاتينية الاخرى، الامبريالية والمتعجرفة. اميركا اللاتينية « المتشنجة والشرسة » التي تناصبنا العداء — كما كان يقول ».

تنبأ خوسي مارتي بالمهام التي ستلقى على « رفاقه المجهولين ». فأعلن عام ١٨٩٣، أي قبل عامين من استشهاده: « سوف نموت من أجل الحرية الحقيقية. ليس الحرية التي تخدم كمبرر لاستحواذ البعض على الامتيازات بينما تبقي الاخرين في بؤس لا مبرر له. سوف نموت من أجل الجمهورية فيما بعد، اذا دعت الضرورة لذلك، مثلما متنا أولا من أجل الاستقلال ».

فيدل كاسترو يروي قصة الهجوم على «مونكادا»

التعبئة الاخيرة للرفاق الذين توافدوا على هذه المقاطعة من كافة ارجاء الجزيرة تمت بدقة ملحوظة وسرية تامة. كذلك شن الهجوم في ظل تنسيق كامل. بدأ في الخامسة والربع صباحا في « بايامو » و « سانتياغو دي كوبا». وبدقة غير متوقعة وقعت بايدينا الابنية المحيطة بالثكنة العسكرية. ولكن لا بد لي هنا من ان أقول الحقيقة، ولو كانت لغير صالحنا، وان اعلن لاول مرة خطأ فادحا ارتكبناه وهو أن نصف قواتنا، وأفضلها تسليحا، تاهت عند مدخل المدينة فلم تصل الى مواقعها في اللحظة الحاسمة.

احتل ابيل سانتا ماريا المستشفى المدني ومعه ٢١ من رجاله. وكان معه طبيب ورفيقتان للاعتناء بالجرحى: راوول كاسترو سيطر على قصر العدل مع عشرة من رجاله. اما انا فكنت مكلفا بالهجوم على الثكنة العسكرية مع ما بقي من الرجال ويبلغ عددهم ٩٥. وصلت مع مجموعة من ٤٥ مقاتلا بعد ان سبقتنا فرقة استكشاف من ثمانية رجال ابادت المركز رقم ٣ التابع لقوات العدو. هناك بدأ الاشتباك لان دورية مسلحة بالرشاشات اكتشفت سيارتي. اما فرقة الاحتياط، التي كانت تحمل معظم اسلحتنا البعيدة المدى، فقد سلكت احدى الطرقات خطأ وتاهت في المدينة التي لم تكن تعرفها. ولا بد لي من القول هنا اني لا اشك لحظة في شجاعة هؤلاء الرفاق الذين دب الياس في نفوسهم بعدما اكتشفوا انهم قد تاهوا. وبسبب نوع العملية نفسها، ولكون رفاقنا كانوا يرتدون الالبسة نفسها التي يرتديها افراد جيش العدو، صعب علينا اعادة الاتصال بهم. والواقع ان العديد منهم، ممن وقع في الاسر لاحقا، واجه الموت بكل بسالة.

كانت تعليماتنا واضحة للرفاق: يجب ان نكون انسانيين في القتال. فلم توجد مجموعة من البشر تعاملت مع عدو بمثل الكرم الذي تعامل به رفاقنا. منذ اللحظات الاولى للهجوم، اسرنا حوالي ٢٠ من جنود العدو.

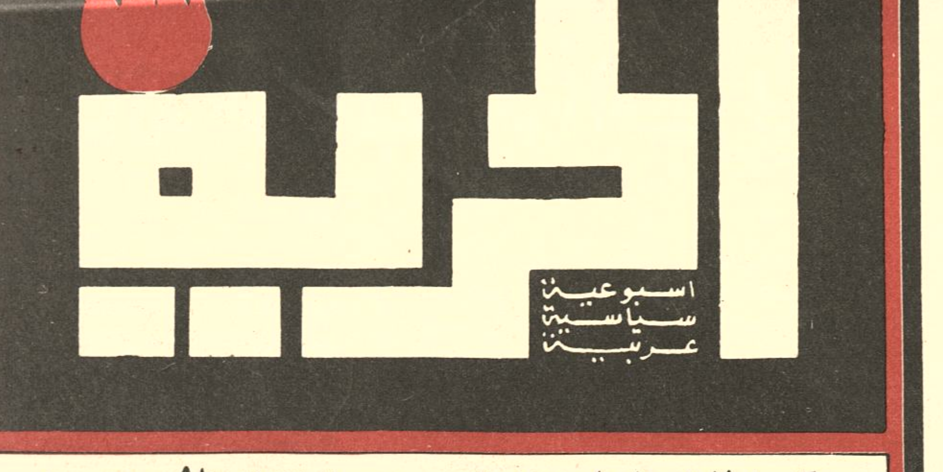
ثم ان ثلاثة من رفاقنا الذين احتلوا المركز رقم ٣ — راميرو فالوسي، خوسي سواريز وخيسوس مونتاني — دخلوا الثكنة واسروا حوالي ٥٠ جنديا خلال فترة من الزمن.

كان الانضباط في الجيش سيئا للغاية وقد كسب الجولة، في التحليل الاخير، بسبب تفوقه العددي (كانت نسبتنا اليهم مقاتل واحد لكل ١٥ جنديا) وبسبب الحماية التي وفرتها لهم القلعة نفسها. غير ان رفاقنا كانوا اكثر مهارة منهم في الرماية — وهذا ما اعترفوا به بانفسهم.

في النظر الى اسباب هزيمتنا التكتيكية، بالاضافة الى الخطأ المؤسف المذكور اعلاه، اظن اننا اخطأنا ايضا في توزيع فرقنا الفدائية الحسنة التدريب. فمن اجود رفاقنا واحسنهم تدريبا، كان هناك ٢٧ في بايامو و٢١ في المستشفى المدني و١٠ في قصر العدل.

ثم ان اشتباكنا مع الدورية، الذي حدث بالصدفة وبصورة مفاجئة، سمح بانذار الثكنة. وبالاضافة لذلك كانت الذخيرة شحيحة، خلا ذخيرة القناصات من عيار ٢٢. ولو كنا نملك القنابل اليدوية، لما صمدت الثكنة اكثر من ربع ساعة.

كانت خسائرنا قليلة جدا في المعركة نفسها. ذلك ان ٩٥ بالمئة من خسائرنا جاءت لاحقا نتيجة وحشية ولا انسانية العدو بعد انتهاء الاشتباك



بيروت - الاثنين ٣٠/٧/١٩٧٣ - العدد ٦٣٠ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

في هذا العدد:

عملية خطف الطائرة اليابانية تسيء الى نضال الشعب الفلسطيني المشروع



الصراع بين العهد «والاقطاب» في ظل الحكومة الجديدة

أسباب الخوف المصري من المسيرة الليبية!

عندما طرحت مسألة وحدة مصر وليبيا في العام الماضي ، كانت الطبقة الحاكمة المصرية تنظر اليها من زاوية واحدة: تغطية لمشاكل داخلية متراكمة سواء على الصعيد الاقتصادي أم على صعيد الصراعات الداخلية على السلطة .

وكان « مأزق الاحتلال » وصعود الحركة الوطنية الديموقراطية في مصر وانتفاضات الطلاب الوطنين ، كان كل ذلك يدفع السادات الى البحث عن صيغة من « الوحدة » لا هي بالوحدة الفعلية ، ولا هي متجاهلة الالحاج الليبي لتحقيق الوحدة الاندماجية .

كانت الطبقة الحاكمة ترغب في « علاقات وحدوية » مع ليبيا تساعدها على حل مشاكلها في الداخل .. وتستعمل كمبرر لضرب العناصر الديموقراطية الجماهيرية ، وتستعملها — أيضا — كانجاز « تاريخي » وانتصار لتغطية العجز والتأجيل المستمر للمعركة .. كان خوف الطبقة الحاكمة المصرية الاول والاساسي هو صعود الحركة الجماهيرية المصرية ، وخروج الجماهير الى الشارع مطالبة بالسلاح من أجل التحرير الوطني ومن أجل حقوقها السياسية والديموقراطية .. كانت عين الطبقة الحاكمة الساهرة الا تؤدي الهزيمة واستمرار الاحتلال الاسرائيلي الى يقظة الجماهير المصرية ، والى تحركها ، والى خروجها ..

وعندما تخرج الجماهير المصرية الى الشوارع وتتظاهر وتطالب ، فأن ذلك يشكل في مصر ظاهرة خطيرة ، فلطالما كانت المسيرات والمظاهرات الجماهيرية شكلا نضاليا يرعب الطبقات الحاكمة ويذكرها بتاريخ الحركة الشعبية في مصر ، وتاريخ مظاهرات العمال والطلاب وكيف انتهت الى المطالبة بحمل السلاح أبان وجود القوات البريطانية في القناة بعد الحرب العالمية الثانية .. هذه هي الخلفية « التاريخية » للخوف الذي تبديه الطبقة الحاكمة في مصر من اسلوب المسيرات والتظاهرات وتحرك الجماهير .. فهناك اذا ما تحركت الجماهير المصرية ، فان تحركها ليس بعادي ... انه خطر.

(خطر على السلطة) .. أنه نذير لطاقات الجماهير المصرية وقدراتها غير المحدودة .. أنه عودة لتاريخ الحركة الوطنية والديموقراطية ، عودة الى تحرك الجماهير في الشوارع عودة الى مسيرات الطلاب والعمال ، عودة الى طاقات جماهيرية طالما حاول النظام الناصري أن « يقننها » ويرسم لها الحدود في التحرك ، ويضع لها القيود ، ويضعها بعيدا عن التحرك الا في بعض المناسبات الوطنية حيث يصبح دورها التجمع وسماع الخطابات .. وبعدها المطلوب أن ترجع الى اماكنها ، وان تترك للقيادة حريه التصرف والتكتيك ..

هذا « الخوف التاريخي » ازداد بعد هزيمة ٥ حزيران .. وازداد أكثر فأكثر بعد انتفاضات الطلاب الوطنيين وخروجهم الى الشارع ، وازداد أكثر فأكثر مع نضالات عمالية واضرابات وتحركات طبقية بدأت تظهر من فترة لاخرى ، ووجدت الطبقة الحاكمة نفسها أمام بداية « خطر داخلي » بدأت تحسب له ألف حساب ، وبدأت أجهزة القمع يزداد تدخلها .. واذ بشعار الحريات وسيادة القانون الذي استعمل في الصراع على السلطة ، يتحول الى مزيد من استعمال القانون ضد التحركات الجماهيرية .. وسيادة القانون التي رددها السادات كثيرا في رسالته الى القذافي بشأن المسيرة الليبية ، تعني وضع الحدود والقيود على الحركة الجماهيرية ، وتعني استعمال القانون لمنع تحركها وضرب تنظيماتها .. (راجع رسالة القاهرة عن المحاكمة العلنية في هذا العدد) .

هذا هو سر « الخوف والرعب » الذي أصاب السلطة المصرية ، وهي تسمع ان مسيرة ليبية ستجتاز الحدود وتصل الى القاهرة ، (الى القاهرة ؟) . فالمسيرة الليبية بحد ذاتها لا تحرج السلطة المصرية ولا تخيفها ، ولا تهمها اذا كان الامر سيقتصر على عدد من السيارات تزمر أو ترفع الشعارات ، فلطالما كانت مظاهر « فولكلورية » — من هذا النوع — تمر ولا تترك أثرا ، ولا تتسبب بأي مشكلة .. ولكن الخطر ليس هنا ، انه خطر الاستثارة من هذه المسيرة للجماهير المصرية ، بأن تجد الجماهير المصرية فرصة لها أن تتحرك وتندفع الى الشوارع ، وتخرج — وهي تنتظر الان — أية فرصة لتخرج .. واذا ما خرجت الجماهير المصرية الى الشارع وتحركت وطالبت بالتحرير الوطني و « بالمعركة » ، فذلك هو الخطر الذي يسميه السادات « ان تستغل المسيرة من قبل أعداء الوحدة » !..

فاذا كان اعداء الوحدة سيتحركون ، فالجماهير المصرية نفسها كفيلة بوضع حد لهم ، ولكن خوف السلطة المصرية هو من ان تؤدي « المسيرة الليبية نفسها » الى تحرك الجماهير المصرية ، الى خروجها الى الشارع ، الى اندماجها بالمسيرة وتحويلها الى المطالبة بحمل السلاح وبالتحرير الوطني وبالوحدة الشعبية ، وبالنضال المشترك ضد المصالح الامبريالية والاميركية في كل من مصر وليبيا ...

من أجل ذلك طلب السادات من القذافي تطبيق « سيادة القانون » ومنع المسيرة من أن تكمل طريقها حيث يمكن أن يحدث ما لا تحمد عقباه ! والوصول الى القاهرة مرورا بالاسكندرية حيث أكثرية الجماهير المصرية (الطلاب والعمال) وغيرها من الجماهير الشعبية معناه أن تحدث الاستثارة الخطرة ، ومعناه اعطاء الفرصة للجماهير المصرية أن تخرج . وهي التي تنتظر أية فرصة لتعبر عن تذمرها واستيائها من « تأجيل المعركة » ومن الاوضاع القائمة على كل صعيد .. لذلك طلب السادات من القذافي أن يتدخل ، وطلب أن تتوقف المسيرة في مرسى مطروح ، حيث لا يوجد الا عدد قليل من المصطافين ، وهناك يمكن أن يحدث « لقاء شعبي » ضمن اطار القانون وسيادته ، وهناك ممكن أن يحدث حوار منظم أي بحماية السلطة حتى لا يتجاوز الحوار حدوده ويطرح القضايا الوطنية الفعلية ! . وهناك يمكن للحوار ان ينتهي بسرعة وتنتهي الضجة ويعود الاخوة الليبيون الى بلادهم بدون أن « تحدث مشكلة » ! .. كان شعار السادات أن تتوقف المسيرة عند هذا المصيف والا تتجاوز حدودها ، مع تأكيده بأن اسلوب المسيرات والتظاهرات مضر جدا .!

وكما استعمل شعار « الوحدة الوطنية » في الداخل كغطاء لمنع أي تحرك جماهيري بحجة انه سيستغل من قبل العدو الصهيوني فهو يستعمله الان باسم المعركة لمنع المسيرة من أكمال طريقها الى القاهرة .

ومقابل خوف السلطة المصرية من « المسيرة الليبية » وما تثيره من تحرك الجماهير المصرية ، فان الوضع الليبي بدوره يعيش في مأزق من جراء المسيرة التي تعبر عن تناقضات الوضع القائم ، والتي فجرت الخلافات القائمة في السلطة الجديدة .. فالقذافي يراهن في زعامته التاريخية على الوحدة الاندماجية مع مصر ويعتبر ان تحقيق هذه الوحدة هو الذي سيعطيه قدرة على انقاذ الوضع العربي المنهار بعد الهزيمة وبعد وفاة عبد الناصر ، وبالتالي سيعطي مبررا «لزعامته التاريخية » لتجديد الثورة الناصرية ..

ولكن أوهام القذافي وأحلامه وأفكاره هي « البنت الشرعي » لتناقضات الوضع الليبي الجديد ، الذي أخذت مصالح فئاته الاجتماعية بالتبلور شيئا فشيئا بازدياد دخل النفط وثرواته الهائلة امام عدد السكان القليل ... يمثل القذافي مرحلة الانتقال هذه بكل تناقضاتها وانتقالها السريع من وضع الى وضع ..

وردا على هذا « التطور » يحاول القذافي أن يحقق ، على وضع مصري تتفجر صراعاته الطبقية على أرض المسألة الوطنية ، وحدة اندماجية تنقذه من المأزق. ويتوهم أن الوحدة هي مسألة اندماج فوري والغاء سحري للتناقضات ، وينسى شروط الوحدة الحقيقية ، وهي تبلور الحركة الشعبية نفسها وتطورها الواحد في نضالها من أجل حقوقها الوطنية والديموقراطية .. أي ينسى « العامل الموحد » الاساسي الذي يحقق وحدة الجماهير المصرية — الليبية وهو النضال الفعلي المشترك لتحررها الوطني والاجتماعي الكامل.

واذا كانت الجماهير المصرية تنتظر أية فرصة لتعبر عن نفسها وعن مطالبها ، فأنها أيضا لا يمكن أن تنظر الى « مسيرة السيارات » ، حيث تعبق روائح الثراء النفطي ، على أنها دلالة أكيدة على الوحدة ، فهي ستجد فيها — أيضا — ما تجده عند الطبقة المسيطرة في مصر من فوارق في مستويات المعيشة جعلتها تتساءل عن الرابط بين امتيازاتها واستسلامها الوطني ! ... وهي ستتساءل ، بالتأكيد ، ترى هل هؤلاء يريدون الوحدة فعلا ، أم ان المسألة كلها فورة عاطفية انتقالية ستنتهي مع ما تفرضه « الوحدة » من نضال فعلي ضد المصالح الامبريالية التي تتركز في ليبيا بشركات النفط الاميركية ومصالحها الهائلة ؟!